جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

الرابط بين الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات

"دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات"

مقدمة من طرف الطالبتان:

- راجح مليكة
- لعربي رحاب

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مدوري نورالدين	أستاذ محاضر" أ"	جامعة عبد الحميد بن باديس
مقررا	ولد سعيد محمد	أستاذ محاضر" أ"	جامعة عبد الحميد بن باديس
مناقشا	برياطي حسين	أستاذ محاضر"أ"	جامعة عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية: 2021/2020

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

الرابط بين الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات

"دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات"

مقدمة من طرف الطالبتان:

- راجح مليكة
- لعربي رحاب

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مدوري نورالدين	أستاذ محاضر" أ"	جامعة عبد الحميد بن باديس
مقررا	ولد سعيد محمد	أستاذ محاضر" أ"	جامعة عبد الحميد بن باديس
مناقشا	برياطي حسين	أستاذ محاضر"أ"	جامعة عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

إلى من أضاءت دربي بدعوات الخير,إلى من وضعت الجنة تحت قدميها, إلى القلب الناصع بالبياض, إلى من سهرت لأجلي الليالي وكان صوتها في أذني دائما هو التفاؤل.....إلى أمي حبيبتي.

إلى من حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم, إلى من حثني على العمل والجد, إلى من كان مستقبلي هو مستقبله.....إلى أبي حبيبي.

إلى جدتي العزيزة حفظها الله وعمتي الغالية.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة, إلى نجوم تلألأت في سماء البيت....إلى أختي وأخواتي.

إلى الذين أضافوا بهجة لقلبي أبناء إخوتي.

إلى التي ساعدتني زوجة أخي العزيزة.

إلى رفقاء دربي في الدراسة وخارجها.إلى الذين كان لهم الفضل الكبير في وصولي إلى ما أنا عليه, إلى الذين علموني مبادئ العلم.

إلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة من قريب أو من بعيد.

إلى صديقاتي نادية, دليندة وفضيلة.

إلى صديقتي التي رافقتني وشاركتني في هذا العمل"رحاب".

مليكة

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى أحن الناس علي والشمعة التي تحترق

كي تنير لي طريق العلم,إلى من تعبت لأجلي وذاقت الزمان

لسعادتي.....إلى الغالية أمي.

إلى سندي في الحياة ومن حصد الأشواك ليمهد لي طريقي.....إلى أبي.

إلى روح جدي ومن رباني وزرع ثقة قي قلبي رحمه الله.

إلى عبد القادر وإخوتي خاصة كريمة.

إلى عائلتي كاملة.

إلى رفيقة دربي مليكة وتوأمي نور الهدى وصديقاتي نادية،

يسرى وأحلام وحبيباتي دليندة وفضيلة.

إلى كل من علمني حرفا ووجهني لأمرا أو صبرا معي في عسرا ذكرا

القليل ويبقى الكثير دائما متواجدا في قلوبنا.

رحاب

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد أولا وأخرا, ظاهرا وباطنا,

لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد بعد الرضى.

نحمدك ربي على أن وفقتنا لإتمام هذا العمل ونصلي ونسلم على من بعثه الله

متمما لمكارم الأخلاق ورحمة للعالمين, نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير والامتنان إلى الأستاذ الفاضل: "ولد سعيد محمد",

أن قبل للإشراف علينا, وكان نعم المشرف والناصح الذي لم يبخل بنصائحه علينا

فجزاه الله كل خير.

كما نتقدم بالشكر للأستاذ محافظ الحسابات "كيحل بومدين" على قبوله التربص في مكتبه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لعمال المحاسبة في مؤسسة سونلغاز.

ولا ننسى أعضاء لجنة المناقشة.

كما نشكر الأساتذة الأفاضل عبر جميع المراحل الدراسية, الذين كان لهم الفضل

بعد الله سبحانه وتعالى في وصولنا إلى هذه المرحلة.

كما نتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير لكل من ساعدنا من قريب

أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

شكرا.

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الرابط بين الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات في المؤسسة, بحيث تعتبر دراسة نظام الرقابة الداخلية من أهم الخطوات التي يقوم بها محافظ الحسابات وذلك كون عملية المحافظة على أصول المؤسسة وكفاءة استخدام تلك الأموال إحدى مسؤولياته.

وسعينا في هذه الدراسة الوصفية التحليلية إلى إبراز مفاهيم كل من التدقيق ونظام الرقابة الداخلية وأنواعهم ومهام ومسؤوليات محافظ الحسابات والمنهجية التي يتبعها أثناء إتمام مهمته واستعراض تحليلي للرابط بين الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات وأخيرا دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات وتطرقنا لمختلف الإجراءات التي يتبعها في التقييم.

وخلصت الدراسة إلى أن لمحافظ الحسابات دور مهم وفعال في تقييم أداء وجودة نظام الرقابة الداخلية

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية, التدقيق, محافظ الحسابات, القوائم المالية.

Résumé :

Cette étude vise a connaitre le lien entre le contrôle interne et le commissaire aux comptes dans l'établissement , de sorte que l'étude du système de contrôle interne est lune des étapes les plus importantes prises par le commissaire aux comptes, puisque le processus de préservation du actifs et l'utilisation efficace de ces fonds est lune de ses responsabilités.

Dans cette étude descriptive et analytique, nous avons cherche a mettre en évidence les notions d'audit, le dispositif de contrôle interne, leurs typologies, les missions et responsabilités du commissaire aux comptes, la méthodologie qu'il suit lors de l'accomplissement de sa mission, une revue analytique du lien entre le contrôle interne et le commissaire aux comptes et enfin une étude de terrain au bureau du commissaire aux comptes et nous avons abordée les différentes procédures qu'il suit dans l'évaluation.

L'étude a conclu que le commissaire aux comptes a un rôle important et efficace dans l'évaluation de la performance et de la qualité du système de contrôle interne afin qu'il rende l'institution plus crédible et transparente devant la loi et contribue a améliorer la qualités de ses états financiers.

Mots-clés : système de contrôle interne, audit, commissaire aux comptes, états financiers.

Abstract :

This study aims to know the link between the internal control and the portfolio of accounts in the institution, so that the study of the internal control system is one of the most important steps taken by the portfolio of accounts, since the portfolio of accounts, since the process of preserving the institutions assets and the efficient use of those funds is one of his responsabilities.

In this descriptive and analytical study, we sought to highlight the concepts of auditing, the internal control system, their types, the tasks and responsibilities of the account keeper the methodology he follows during the completion of his mission an analytical review of the link between internal control and the portfolio of accounts and finally a field study in the accounts keepers office and we touched on the various procedures he follows in the evaluation.

Keywords : internal control system, audit, portfolios of accounts, financial statements.

الفهرس العام

الفهرس العام

البسملة	
الإهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
الفهرس العام	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
مقدمة عامة	**ا -هـ**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات	**7 - 31**
تمهيد الفصل	**7**
المبحث الأول: عموميات الرقابة الداخلية	**8**
المطلب الأول: التطور التاريخي للرقابة الداخلية	**8**
المطلب الثاني: مفهوم, أهداف وأنواع الرقابة الداخلية	**9**
المطلب الثالث: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية	**14**
المبحث الثاني: ماهية تدقيق الحسابات	**18**
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق	**18**
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق وأهميته	**21**
المطلب الثالث: أهداف وأنواع التدقيق	**24**

خلاصة الفصل		**31**
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات	**33**	**77**
تمهيد الفصل		**33**
المبحث الأول: الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات		**34**
المطلب الأول: التطور التاريخي لمهنة محافظ الحسابات, محافظ الحسابات وصفاته		**34**
المطلب الثاني: شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات وكيفية تعيينه(موانع ونوافي)		**39**
المطلب الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات		**46**
المبحث الثاني: منهجية مزاولة مهنة محافظ الحسابات		**50**
المطلب الأول: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات		**50**
المطلب الثاني: معايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر		**55**
المطلب الثالث: منهجية إعداد التقارير		**57**
المبحث الثالث: الميكانزمات المتبعة من طرف محافظ الحسابات لتقييم نظام الرقابة الداخلية		**66**
المطلب الأول: مسؤولية محافظ الحسابات في تقييم الرقابة الداخلية		**66**
المطلب الثاني: التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية		**67**
المطلب الثالث: محافظ الحسابات والرقابة الداخلية		**74**
خلاصة الفصل		**77**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات	**79**	**97**
تمهيد الفصل		**79**
المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة الميدانية		**80**

المطلب الأول: التعريف بالمكتب	**80**
المطلب الثاني: الخدمات التي يقوم بها المكتب	**81**
المبحث الثاني: الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات حسب القانون التجاري ومهنة المحاسبة	**82**
المطلب الأول: الإجراءات المبدئية لمحافظ الحسابات في إطار قبول التوكيل أو رفضه	**82**
المطلب الثاني:الاجتهادات الدنيا الخاصة بملف العمل	**84**
المطلب الثالث: الإجراءات المتعلقة بالطريقة التي يتبعها محافظ الحسابات	**86**
المبحث الثالث: إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات	**91**
المطلب الأول: تقديم القوائم المالية	**91**
المطلب الثاني: تحليل وتعليل مخرجات القوائم المالية	**92**
خلاصة الفصل	**97**
الخاتمة	**99**
قائمة المراجع	**103**
الملحق	**107**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور أهداف التدقيق	**25**
2	المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات	**52**
3	ميزانية أصول المؤسسةX في 2019/12/31	**91**
4	ميزانية خصوم المؤسسةX في 2019/12/31	**92**
5	التغيرات في حساب الاستثمارات مقارنة بالسنة السابقة	93
6	المخزونات	94
7	المدينون	94
8	حسابات المتاحات وماشابهها	95
9	الحسابات الفرعية لرأس المال والاحتياطات	95
10	قروض وديون مالية	96
11	موردون وحسابات ملحقة	96

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	أهمية التدقيق	22
2	الفرق بين الأشكال الثلاثة لمسؤوليات محافظ الحسابات	54
3	التقرير النظيف النموذجي	60
4	مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية	70
5	الرموز الأساسية والمتخصصة في خرائط التدفق	73

فهرس الملاحق

فهرس الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	نموذج قبول الوكالة

مقدمة

عامة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية شهد العالم تطورا مذهلا نتيجة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أدت إلى تغيير اقتصاديات القرن الواحد والعشرين, والتي كان لها أثرا مباشرا في كبر حجم المؤسسات الاقتصادية وتعدد عملياتها, وجعل المؤسسة مجبرة على التعامل مع عدة أطراف مختلفة, مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي, تسمح لها بإبلاغ المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا العمليات التي تقوم بها, وعلى هذا الأساس تم استحداث نظام الرقابة الداخلية نظرا لدورها الهام في المحافظة على أصول وأموال المؤسسة واكتشاف الأخطاء وإعداد المعلومات المالية الموثوقة بكل شفافية.

ومن هنا يمكن القول أنه أصبح من الضروري إيجاد طرف آخر محايد ومستقل يكون شخص مؤهل للحكم على مخرجات النظام المحاسبي والتأكد من الواقع الفعلي للمؤسسة. حيث أصبح محافظ الحسابات يلعب دورا هاما في المجال المالي, الحكومي والاقتصادي وعليه يجب على محافظ الحسابات الالتزام بالإجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك للتأكد من درجة الدقة والاعتماد على البيانات المالية وإثبات صحة القوائم المالية.

وتكمن غاية المؤسسة في إبراز مدى احترامها للقوانين والإجراءات وأيضا للوصول إلى أداء فعال وكفء ليخدم غايتها.

1) **الإشكالية الرئيسية:**

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ماهي الميكانيزمات المتبعة من طرف محافظ الحسابات لتقييم الرقابة الداخلية؟

2) **الأسئلة الفرعية:**

تندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر نظام الرقابة الداخلية القاعدة الأساسية لحماية أصول وأموال المؤسسة؟
- هل وجود محافظ الحسابات في المؤسسة يساهم في مصداقية القوائم المالية؟
- فيما تكمن علاقة محافظ الحسابات بنظام الرقابة الداخلية؟
- ماهي مسؤوليات ومهام محافظ الحسابات؟
- ماهي معايير الأداء المهني لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر؟

3) فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية:

- يعتبر نظام الرقابة الداخلية القاعدة الأساسية لحماية أصول وأموال المؤسسة بحيث يكشف الأخطاء ومحاولات الغش والتلاعب.
- يقيم محافظ الحسابات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال خطوات وأساليب معينة.
- وجود محافظ الحسابات في المؤسسة يساهم في مصداقية القوائم المالية مع أخذ عينات لفحصها والتأكد من صحتها.
- تكمن علاقة محافظ الحسابات بنظام الرقابة الداخلية من خلال فحص وتقييم مدى كفاية أساليب وإجراءات الرقابة في تزويده بدرجة معقولة من التأكد بعدم اكتشاف أخطاء وقياس الفعالية والكفاءة.

4) أسباب اختيار الموضوع:

تعددت أسباب اختيار الموضوع يتم ذكرها في النقاط التالية:

4-1 الأسباب الموضوعية:

لعل أبرزها مايلي:

- التعرف على مهنة محافظ الحسابات ومدى تطبيقها في المؤسسات الجزائرية.
- توضيح الإجراءات العامة والخاصة التي يقوم بها محافظ الحسابات لتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- تعتبر دراسة التدقيق بمثابة المرحلة النهائية في مجال الدراسات المحاسبية.

4-2 الأسباب الذاتية:

من أهمها نذكر:

- نظرا لأن الموضوع من المجالات المتعلقة بالتخصص.
- الرغبة في اكتساب معارف جديدة والتخصص في المجالات المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق.
- الرغبة في التعرف أكثر على عمل محافظ الحسابات ومدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية.

5) أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مهنة التدقيق والخدمات التي يقدمها محافظ الحسابات لأصحاب المصالح والتعرف على الإجراءات والأساليب المتخذة من أجل تحسين الوضع الاقتصادي للمؤسسة ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في كشف التلاعبات والأخطاء المعتمدة داخل المؤسسة.

6) أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز مدى مسؤولية محافظ الحسابات من حيث إبداء رأيه في نظام الرقابة الداخلية.
- محاولة الوصول إلى إجابة عن الإشكالية المطروحة وإعطاء فكرة عن نظام الرقابة الداخلية.
- توضيح العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات ومدى اعتماد هذا الأخير عليه في أدائه لمهامه.

7) **حدود الدراسة:** تتمثل في:

الحدود الموضوعية: تشمل مفاهيم الرقابة الداخلية, التدقيق, محافظ الحسابات.

الحدود الزمانية: تتعلق بفترة التربص ابتداء من الفصل الثاني للسنة الجامعية 2021/2020.

الحدود المكانية: مست الدراسة مكتب محافظ الحسابات بولاية مستغانم.

8) منهج الدراسة:

من أجل سرد المفاهيم النظرية لموضوع البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي, أما في دراسة الحالة فقمنا باستخدام المنهج التحليلي من أجل تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

9) صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراسة هذا الموضوع نذكر أساسا مايلي:

- قلة الدراسات النوعية السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر.
- قلة المراجع حول الموضوع.

- الخوف من قبل المحافظين من تقديم الوثائق المطلوبة نظرا لخطورة الموضوع والالتزام بالسرية التامة في الاحتفاظ بالوثائق.
- عدم التجاوب من قبل محافظي الحسابات بسبب انشغالاتهم الكبيرة.

10) الدراسات السابقة:

1-10) حمزة بطينة, حياة سايحي, ياسين مزغنية, دور محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لشركة بلاستي أنابيب ذ.م.م بالوادي, مذكرة استكمال متطلبات ماستر أكاديمي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي, السنة الجامعية 2018/2017.

- كان هدف هذه الدراسة إبراز أهمية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وفعالية محافظ الحسابات ومدى أهمية مهنته ومسؤولياته ومن بين ما توصلوا إليه في البحث أن المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات هي فحص الحسابات والتحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية من أجل إعداد التقرير وإظهار مدى صحة القوائم المالية وهذا ما يوضح سبب التركيز على نظام الرقابة الداخلية.

2-10) سالم رمزي, دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات بورقلة, مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي رابح 2015/2014.

- تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق المحاسبي في تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال إبراز الدور الفعال لمحافظ الحسابات ومدى أهميته في تقييم أداء وجودة نظام الرقابة الداخلية وإبراز مدى تكامل العلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

3-10) شريقي عمر, مسؤولية محافظ الحسابات, دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة سطيف العدد 12لسنة2012.

- تهدف الدراسة إلى معرفة وتحليل المسؤوليات التي يواجهها محافظ الحسابات في الجزائر ومقارنة ذلك مع ماهو موجود في الدولتين تونس والمملكة المغربية.
- أن مهنة محافظ الحسابات لها أهمية كبيرة في حماية اقتصاد الوطن نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في إضفاء الثقة على القوائم المالية التي تنشرها مختلف الشركات.

11) هيكل الدراسة:

لمعالجة الجوانب المختلفة للموضوع, تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالتالي:

الفصل الأول: بعنوان**"الإطار المفاهيمي للرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات"**, وهو مشكل من مبحثين, المبحث الأول خصص لعموميات الرقابة الداخلية, تطورها التاريخي, مفهومها, أهدافها, وأنواعها, ومقوماتها الأساسية, أما المبحث الثاني فقد تعرض لماهية التدقيق, تطوره التاريخي, مفهومه وأهميته, أهدافه وأنواعه.

الفصل الثاني: هذا الفصل كان بعنوان**"الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات"** قسم إلى ثلاثة مباحث, المبحث الأول الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات, تطورها التاريخي, مفهوم محافظ الحسابات صفاته, شروط ممارسة مهنته وكيفية تعيينه, حقوقه وواجباته, وتناول المبحث الثاني منهجية مزاولة مهنة محافظ الحسابات, مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات, معايير الأداء المهني له في الجزائر ومنهجية إعداد التقارير, أما البحث الثالث فكان عن الميكانيزمات المتبعة من طرف محافظ الحسابات لتقييم الرقابة الداخلية, مسؤوليته في تقييم الرقابة الداخلية, التقييم النهائي, والعلاقة بينهما.

الفصل الثالث: كان بعنوان**"دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات"**قسم إلى ثلاثة مباحث, المبحث الأول للتعريف بالمكتب والخدمات التي يقدمها, أما المبحث الثاني فقد تناول الإجراءات التي يقوم بها المحافظ محل الدراسة, في حين خصص المبحث الثالث إلى تحليل المخرجات القوائم المالية لمؤسسة ما من مكتب محافظ الحسابات.

وفي نهاية الدراسة تم إعطاء حوصلة عامة عن الموضوع واقتراح جملة من النتائج والتوصيات, كما تضمنت الخاتمة اقتراحات لدراسات وبحوث مستقبلية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

للرقابة الداخلية وتدقيق

الحسابات

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات.

تمهيد الفصل:

إن نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر أدى إلى زيادة عدد الوحدات الاقتصادية وتعقدها مما زاد من المشاكل الإدارية الناتج عن تنوع نشاط وزيادة حجم المؤسسة أي زاد من إمكانية توسيع فجوة الخطر وبالتالي ظهرت الحاجة لتوفير الرقابة الكافية على كل ذلك.

تعتبر الرقابة الداخلية عنصر من عناصر نشاط الإدارة وأحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر حيث يمتاز نظام الرقابة الداخلية بالكفاءة والفعالية ويتم تطبيقه لحماية أصولها ويختلف نظام الرقابة الداخلية في أنواعه وأهدافه وإجراءاته من مؤسسة لأخرى.

سنتطرق في هذا الفصل إلى نظام الرقابة الداخلية بحيث قسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: عموميات الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: ماهية التدقيق(الحسابات).

المبحث الأول: عموميات الرقابة الداخلية.

من أجل ضمان الاستمرارية و النمو للمؤسسات خاصة في ظل التطور الاقتصادي وما صاحبه في كل الميادين الاقتصادية، كان لازما على هذه الأخيرة أن تصمم نظاما فعالا للرقابة الداخلية، ومن أجل إعطاء نظرة أوضح حول نظام الرقابة الداخلية سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع.

المطلب الأول: التطور التاريخي لنظام الرقابة الداخلية

ظهرت الرقابة الداخلية تقريبا في سنوات السبعينيات، وبالتالي فهي تعتبر حديثة بالمقارنة بالرقابة الخارجية، وقد لاقت الرقابة الداخلية قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، واقتصرت الرقابة الداخلية في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المؤسسات أصبح من الضروري تطوير الرقابة الداخلية وتوسيع نطاقها بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فعالية الأساليب الرقابية ومد الإدارة بالمعلومات .ومن العوامل التي ساعدت على تطوير نظام الرقابة الداخلية نجد ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات، والحاجة إلى وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش .[1]

[1] نعمة كاظم حسين, أحمد محسن حسن,دور الرقابة الداخلية في حماية أصول وأموال المنظمة دراسة تطبيقية في جامعة بابل, مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية, ع3, جامعة بابل, العراق, 2008, ص901.

المطلب الثاني: مفهوم, أهداف وأنواع الرقابة الداخلية.

أولا: مفهوم الرقابة الداخلية:

منذ عدة سنوات تدخل مفهوم نظام الرقابة الداخلية في كل المجالات والأنشطة الاقتصادية وفي معظم البلدان وفي القطاع العام والخاص.

كل هذا أدى إلى تعدد التعاريف الواردة في الرقابة الداخلية, نبدأ بتعريف مصطلح الرقابة من الناحية الكلاسيكية والتي تناوله في سنة 1918 مع "فايول" أين كانت الرقابة تنتمي إلى الأنشطة التي تقول عنها إدارة مثل التنظيم والتنسيق.

التعريف 01: عرف فايول الرقابة الداخلية بأنها التحقيق من أن التنفيذ يتم طبقا للخطة الموضوعية والتعليمات الصادرة والمبادئ المقررة فهي عملية كشف عما إذا كان شيء يسير حسب الخطط الموضوعية وذلك لغرض الكشف عما يوجد من نقاط الضعف والأخطاء وعلاجها وتفادي تكرارها, وقد جعل الرقابة أحد عناصر أو وظائف الإدارة(التخطيط, التنظيم, التنسيق, الرقابة)التي هي ضرورية ولازمة وليست فقط للخدمات والمشروعات بل أيضا جهد جماعي مهما كان غرضه.[1]

[1] شعباني لطفي, "المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة"مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر,2004.

التعريف 02: تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة من النظم والإجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية أصول المؤسسة ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها, وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعية.[1]

التعريف 03: عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)" الرقابة الداخلية على أنها تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس في المشروع تهدف إلى حماية الأصول وتدقيق البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها, ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية والعاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية.[2]

- ويظهر جليا من التعاريف السابقة الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية والتي تتمثل فيمايلي:

❖ المحافظة على المنشأة.
❖ التأكد من دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها.
❖ زيادة الكفاءة التشغيلية.
❖ ضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعية.

1غسان فلاح المطارنة,"تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية, دار المسيرة للنشر والتوزيع,عمان,الأردن,ط2, 2009,ص206.

[2]أحمد قايد نور الدين, التدقيق المحاسبي ,دار الجنان للتوزيع والنشر, الأردن ,2015 , ص49.

ثانيا: أهداف الرقابة الداخلية:

أولا: الهدف الرئيسي:

يتمثل الهدف الرئيسي لنظام الرقابة الداخلية في أي منشأة أو وحدة أو مؤسسة في:[1]

- التوفيق والتنسيق بين سلوك وتصرفات العاملين في المنشأة والأهداف الفرعية التشغيلية التي تسعى إلى تحقيقها.ويختلف هذا الهدف الرئيسي العام في المنشأة صغيرة الحجم عن المؤسسة كبيرة الحجم على أساس مايلي:

1. **في المؤسسة صغيرة الحجم:** يتحقق هذا الهدف الرئيسي العام بطريقة مباشرة من خلال التعليمات المكتوبة أو الشفوية لصاحب المؤسسة للعاملين فيها بصورة يومية عند مباشرته لعملية المتابعة لما يتم إنجازه من أعمال عن طريق هؤلاء العاملين.
2. **في المؤسسة كبيرة الحجم:** يتحقق هذا الهدف الرئيسي من خلال الجوانب التالية:

- تحديد وتوضيح العلاقة بين كل من السلطات والمسؤوليات على كل المستويات.
- تحديد اختصاصات ومهام كل موظف من موظفي المؤسسة.

ويتم ذلك من خلال وضع:

- خريطة تنظيمية متكاملة للتنظيم الإداري.
- مجموعة من الإجراءات واللوائح لمختلف عناصر نشاط المؤسسة.

ثانيا: الأهداف التشغيلية:

تتمثل في الأهداف التفصيلية التي تسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها في المؤسسة بهدف تحقيق الهدف الرئيسي السابق, وتتعلق هذه الأهداف بعنصر في الرقابة الداخلية الرئيسية المتمثلة في الرقابة المحاسبية الداخلية على النحو التالي:[2]

[1] محمد السيد سرايا, أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, 2007 , ص 84,83.

[2] محمد السيد سرايا, نفس المرجع السابق, ص 86.

1) أهداف تتعلق بالرقابة المحاسبية الداخلية:

- ❖ حماية أصول وممتلكات المؤسسة من أي انحرافات غير مشروعة كالسرقة أو الاختلاس.
- ❖ التأكد من الحصول على بيانات محاسبية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في المجالات المختلفة الداخلية أو الخارجية, ويمكنها تلبية احتياجات الأطراف المتعددة كالإدارة والأقسام داخل المؤسسة والبنوك والأجهزة الحكومية والمستثمرين والعملاء والموردين خارج المؤسسة.

2) أهداف تتعلق بالرقابة الداخلية:

- ❖ تحقيق كفاءة التشغيل وتنميتها من خلال التحقق من كفاءة عناصر المدخلات للعمليات التشغيلية الإنتاجية وكفاءة مرحلة تشغيل هذه العناصر وكذلك التحقق من عناصر المخرجات من السلع والخدمات ومدى فاعليتها في تحقيق النتائج والأهداف وما تتضمنه من عناصر مختلفة.
- ❖ تحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والتعليمات الموضوعة من قبل الإدارة أو الأجهزة الحكومية أو الرقابة التي تخضع لها المنشأة.
- ❖ تخفيض احتمال حدوث مخالفات لأي تعليمات أو لوائح أو نظم خاصة بالمنشأة.

ثالثا: أنواع نظام الرقابة الداخلية:

1. **أنواع الرقابة الداخلية من حيث طبيعتها:** تنقسم الرقابة الداخلية من حيث طبيعتها أي من حيث طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

أ .**الرقابة المحاسبية** :ويقصد بها كافة الطرق والوسائل والإجراءات والأنظمة التي تضعها الإدارة بقصد حماية مواردها المختلفة، وضمان صحة التقارير والقوائم المالية، قد تم تسجيلها في دفاتر المؤسسة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وبالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

وتعتبر الإدارة المالية أوإدارة الحسابات بالمؤسسة هي المسؤولة عن وضع نظام سليم للمحاسبة بهدف حماية الأصول وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة الاعتماد عليها.[1]

[1] رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014 ، ص67.

ب .**الرقابة الإدارية** :وهي تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تخص بعمليات إصدار القرار، وكذلك مجموعة من النظم والأساليب التي تساعد في فحص وتقويم جميع نواحي الوحدة بهدف تحقيق الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.[1]

ج .**الضبط الداخلي** :يعرف الضبط الداخلي بأنه ذلك النظام الموضوع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تهدف إلى ضبط عمليات المشروع و مراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة، وذلك لضمان حسن سير وعدم وقوع أخطاء أو غش أ و تلاعب بأصول المؤسسة وحساباتها.

يهدف الضبط الداخلي إلى حماية أصول المؤسسة وسجلاتها ودفاتر من الضياع أ وسوء الاستعمال، ويلاحظ أن تطبيق هذا النظام يحتاج إلى عدد كبير من الموظفين، لذا لا نجده مطبقا بطريقة كاملة إلا في المؤسسة الكبيرة لارتفاع تكلفته.

2. **الرقابة الداخلية من حيث التوقيت** :من خلال تحقيق أهداف المؤسسة تقوم الرقابة الداخلية بتنفيذ مهامها من خلال ثلاثة أنواع للرقابة وهي كالتالي:[2]

أ .**الرقابة الوقائية** :وتتمثل في الضوابط والقواعد والإجراءات التي تنظم العمل وتمنع التدخلات وبالتالي تضمن سير الأعمال في الاتجاه الصحيح وهي بذلك تسبق حدوث الأخطاء والانحرافات.

ب .**الرقابة التحذيرية** : يركز هذا النوع على ما يجري أثناء التنفيذ، لذلك تسمى متزامنة مع التنفيذ أو الإنجاز، وبموجب هذا النوع يتم التأكد من أن الأعمال تنجز وفق ما يرد في الخطط بهدف حل المشكلات حال وقوعها عند التنفيذ، وهذا النوع هو أكثر الأنواع استخداما.

ج .**الرقابة اللاحقة** :وتسمى بالرقابة العلاجية، ويتركز دورها بعد الانتهاء من إنجاز مراحل العمل المطلوب، ويتم عن طريق فحص ومراجعة العمليات المالية التي تم الانتهاء منها، للكشف عما وقع من مخالفات وانجازات عن طريق مقارنة ما تم إنجازه بالمعايير الموضوعة سلفا.

[1] إيمان العماري، دور التدقيق في ظل معالجة إلكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، الجزائر،2017 ، ص81.

[2] ثامر محمد مهدي، أثر استخدام الحاسب الإلكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد4، العراق،2010، ص180.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

إن وجود نظام قوي وفعال للرقابة الداخلية من شأنه أن يسمح لنظام المعلومات المحاسبية من توفير معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من جهة, ومن جهة أخرى يمكن للمؤسسة من تحقيق أهدافها المرسومة في الخطة العامة لها حيث يبنى نظام الرقابة الداخلية الجيد على أعمدة رئيسية وتتمثل هذه الأعمدة في المقومات أو الركائز أو الأسس, فقوة هذه الأعمدة تعكس قوة وفعالية هذا النظام والعكس صحيح لذلك سنتطرق إلى هذه المقومات بشيء من التفصيل على النحو التالي:[1]

أولا: الهيكل التنظيمي

يعرف الهيكل التنظيمي بأنه عبارة عن تنسيق مخطط للأنشطة التي يقوم بها عدد من الأفراد لإنجاز بعض الأهداف العامة الواضحة المحددة وذلك من خلال تقسيم العمل والوظيفة بينهم ومن خلال التسلسل الهرمي للصلاحية والمسؤولية.

فعملية التنظيم تبتدئ بتوصيف الأنشطة المختلفة ووضعها في مجموعات متجانسة, يكلف للقيام بأدائها إدارات أو أقسام ويكون هناك مسؤول عن كل منها ويسأل أمام مستوى إداري أعلى منه في الخريطة التنظيمية, بمعنى أن كل فرد في التنظيم ينبغي أن يكون له رئيس أو مسؤول يشرف عليه ويتابعه ويقيم أدائه باستمرار. وتعد دراسة الهيكل التنظيمي ووجوده بشكل سليم نقطة البدء لتحقيق الرقابة الإدارية والمحاسبية الفعالة على أنشطة المؤسسة. فالهيكل التنظيمي يحدد بوضوح المسؤوليات المختلفة بدقة يفوض السلطة بالقدر اللازم لتحمل المسؤولية وتتم المسألة على أساس هذه المسؤولية, وعليه فكلما كانت الواجبات محددة بدقة والعلاقات بين المستويات المختلفة واضحة كلما كان من السهل الحصول على نظام جيد للرقابة فالهيكل التنظيمي يختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب طبيعة نشاط المؤسسة وحجمه وانتشاره الجغرافي وعدد القطاعات الرئيسية فيه.[2]

---

[1] محمد التهامي طواهر, مسعود صديقي, المراجعة الداخلية وتدقيق الحسابات(الإطار النظري والممارسة التطبيقية), الطبعة الثالثة, ديوان المطبوعات الجامعية, 2006, ص 97.

2 عبد الرزاق محمد عثمان, أصول التدقيق والرقابة الداخلية, الدار النموذجية للطباعة والنشر, الطبعة الأولى, بيروت, لبنان, 2011, ص89.

وبشكل عام ينبغي أن يراعى في تصميم هذا الهيكل العناصر الآتية:

- حجم المؤسسة؛
- طبيعة النشاط؛
- تسلسل الاختصاصات؛
- تحديد المديريات؛
- تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل؛
- البساطة والمرونة؛
- مراعاة الاستقلالية بين المديريات(التي تقوم بالعمل ليست هي التي تحفظ بالأصول, وليست هي التي تقوم بمحاسبة الأصول).[1]

ثانيا: النظام المحاسبي

وجود نظام محاسبي سليم يستند إلى مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تعني باحتياجات المشروع, وتصميم لدورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعالة.[2]

إن إجراءات الرقابة الداخلية بصفة عامة تهدف إلى المحافظة على أموال المؤسسة وحمايتها من الغش والتلاعب وكذلك العمل على استخدام هذه الأموال بكفاءة وكذلك توفير الدقة في البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها والالتزام بما يقتضي به السياسات الإدارية, وطبقا لذلك يتطلب الأمر عدم إجراء أي مدفوعات دون موافقة والتحقق من أن الصرف قد تم طبقا للموافقة, وكذلك فيما يتعلق بالإيرادات يتم تحصيلها في وقتها وتتم المعالجة المحاسبية بطريقة صحيحة.

[1] مسعود صديقي, دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية, مجلة الباحث, عدد2002/01, جامعة ورقلة,ص63.

[2] مصطفى صالح سلامة, الرقابة الداخلية والمالية, دار البلدية للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, الأردن, 2010, ص18.

وللوصول إلى كل هذه الأهداف يتطلب الأمر توافر نظام محاسبي ملائم فالنظام المحاسبي السليم يمثل مجموعة من النظريات والمبادئ والأسس العلمية والطرق والأساليب والإجراءات الفنية التي تتبع لتحقيق العمليات المالية وتسجيلها وتبويبها وقياس نتاجها وعرضها لأغراض تقويم الأداء وترشيد الإدارة فيما تتخذه من قرارات ولغير ذلك من أغراض.[1]

ثالثا: اختيار الموظفين الأكفاء

هذا المقوم يعد من الأمور الهامة والتي تؤثر في فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ألا وهو تأثير الموظفين على هذا النظام فقد يتم وضع الإجراءات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية بشكل جيد ولكنه لا يكون فعالا وذلك بسبب عدم كفاءة العاملين عند اختيارهم أو عدم وجود تدريب كاف لهم أو عدم أمانة المسؤولين عن حيازة موجودات المؤسسة والتي تكون أكثر عرضة للاختلاس كالنقدية مثلا والمخزون.

فعند القيام باختيار الموظفين يتطلب الأمر وجود تفصيل دقيق للوظائف والواجبات والمسؤوليات الخاصة بكل وظيفة وطبقا لهذا التوصيف وما يتطلبه من مؤهلات يتم الترشح لشغل الوظيفة, وعند شغل الوظائف الهامة تتم عملية استقصاء مسبقة وأحيانا يتم إشراك المسؤولين عن الإدارات التي تحتاج إلى موظفين جدد في عملية الاختيار.

رابعا: استخدام الوسائل الآلية والإلكترونية

يؤدي استخدام الوسائل الآلية والإلكترونية في انجاز الأعمال المحاسبية إلى سرعة انجازها وتقليل الأخطاء, ورفع كفاءة العمل المحاسبي, فاستخدام الآلات الحاسبة يساعد على انجاز العمليات الحسابية بدقة كبيرة وسرعة فائقة, كذلك تساعد الآلات تسجيل النقدية في ضبط حركة النقدية المحصلة, كما أن الحسابات الإلكترونية تعطي نتائج دقيقة وسرعة فائقة.

خامسا: تقييم الأداء

لتقييم الأداء لابد من وجود تعليمات واضحة تبين كيفية تنفيذ كل عملية مالية حتى تستخدم لتقييم الأداء الفعلي, وهذه التعليمات مهما بلغت من الدقة فإنها لا تضمن وجود الأداء الجيد لذلك يجب على الإدارة التأكد من قيام الموظفين بحرص للتأكد من إتباعهم لتلك التعليمات, وإذا لم تكن متبعة يجب تحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك واتخاذ الإجراءات المناسبة للتصحيح ويجب أن لا يقتصر الأمر على الإدارة العليا بل أن تتم عملية المراجعة في جميع المستويات الإدارية.

[1] عبد الرزاق محمد عثمان, مرجع سابق, ص ص 91, 92.

سادسا: تحديد الاختصاصات والمسؤوليات

يتطلب تحديد الاختصاصات والمسؤوليات تقسيم العمل, ويقصد بتقسيم العمل في هذا المجال وجود أشخاص مسؤولين عن المحافظة على الممتلكات والعمليات فالشخص المسؤول عن المحافظة على أصول المشروع تكون لديه الفرصة في استخدام هذه الأصول استخداما شخصيا سواء لديه الرغبة أو ليس لديه هذه الرغبة, وحتى يتمكن من حسن محاسبته يجب أن يحتفظ شخص آخر بسجل عن قيمة وكميات الأصل الذي في عهده الأول. فمن الواضح أنه إذا أعطيت مسؤولية الرقابة على الأصل والسجل الخاص بهذا الأصل لشخص واحد فإنه يجمع بين يديه الأصل نفسه والمحاسبة عن هذا الأصل وبالتالي لن تكون عملية الرقابة وإذا أريد فرض رقابة عليه فيجب أن تعطى لشخص آخر مهمة الرقابة على الأصل عن طريق سجله.[1]

[1] مصطفى صالح سلامة, مرجع سابق, ص ص 19, 20.

المبحث الثاني: ماهية التدقيق(الحسابات)

إن المتغيرات التي طرأت على بيئة المؤسسات الاقتصادية، أدى إلى التطور في مفهوم عملية التدقيق من مجرد إعطاء رأي مهني محايد حول صحة ومصداقية القوائم المالية، إلى تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وإمداد المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية تأكيدات وخدمات حول نظامها الرقابي ومركزها المالي.

المطلب الأول :التطور التاريخي للتدقيق

❖ **التطور التاريخي لمهنة التدقيق:**

يسجل التاريخ فضل السبق لظهور مهنة المحاسبة والتدقيق لمصر، حيث كان الموظفون العموميون فيها يحتفظون بسجلات لمراقبة الإيرادات وتدبير الأموال، ويسجل التاريخ أن حكومتي مصر القديمة واليونان كانتا تستعينان بخدمات المحاسبين والمدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، فكان المدقق في اليونان يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على صحتها وسلامتها فكلمة تدقيق مشتقة من كلمة لاتينية (Audiure) التي تعني يستمع [1].

وفي القرن السادس عشر، وتحديدا في إيطاليا ظهرت أول منظمة لمهنة تدقيق الحسابات، حيث تأسست كلية(روكسونتي) Roxonati ، حيث أصبحت العضوية لهذه الكلية شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق, ومن ثم جاءت بعض الدول الأخرى وفي مقدمتها بريطانيا حيث تم ممارسة هذه المهنة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر,وبعدها أنشئت جمعية المحاسبين القانونيين في أواسط القرن التاسع عشر.[2]

[1] سامي محمد الوقاد, لؤي محمد وديان, تدقيق الحسابات(1), مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع, عمان,الأردن, ط1, 2010, ص17.

[2] زهير الحردب, علم تدقيق الحسابات, دار البداية ناشرون وموزعون, عمان, الأردن,ط1, 2010, ص11

وبظهور الثورة الصناعية، ظهرت الحاجة إلى تكوين المؤسسات الكبرى الصناعية، وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر، ازداد معها الاهتمام بأنظمة المحاسبة وتدقيق الحسابات معا، باعتبار أن نشأة التدقيق وتطوره قد ارتبط بنشأة المحاسبة وتطورها، حيث تبدأ عملية التدقيق بعد عملية المحاسبة .ومع انتشار المؤسسات وتنوع أعمالها وتعقد وتشابك عملياتها وتوسعها، ومع ما تميزت به المؤسسات (بانفصال الملكية عن الإدارة)، وبالمسؤولية المحدودة للمساهمين، برزت الحاجة إلى الاستعانة بأداة مهنية لها من الكفاءة ما يمكنها من فحص أعمال المؤسسات وبث الطمأنينة في نفوس المساهمين وقد ارتأوا أن تكون هذه الأداة ممثلة في عدد من المحاسبين المدربين والمؤهلين عمليا وعلميا، أطلق عليهم اسم مراقبوا الحسابات أو مدققوا الحسابات.[1]

وتأسيسا على ما تقدم فقد ركز الأكاديميين المهتمين في العديد من الدول على تطوير معايير التدقيق وإجراءاتها، لتحقيق التوازن بين مسؤولية المدقق القانونية واحتياجات مستخدمي التقارير المالية، وتم التوصل إلى هذا التوازن من خلال ما يعرف بالتقرير النمطي، ولقد مر التقرير النمطي في الولايات المتحدة الأمريكية بعدة مراحل، ففي عام 1917 لم يكن لهذا التقرير صيغة موحدة وكان هذا التقرير يعد بمثابة شهادة بأن القوائم المالية تمثل حقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال، وفي عام 1932 أصدرت هيئة الأوراق المالية نشرة عدلت فيها تقرير مدقق الحسابات ليكون رأيا بدلا من شهادة، وتحديد هذا الرأي بمدى التزام المؤسسة بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها (GAAP) والتي تعني (Generally Accepted Accounting Principles)، وفي عام 1939 أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أول تقرير نمطي مهني لتدقيق الحسابات وتضمن التقرير مسؤولية المدقق عن رأيه في أن القوائم المالية تمثل بعدل المركز المالي ونتائج الأعمال، ولا يزال هذا التطور مستمرا حتى الآن. [2]

وفيما يلي سنحاول التطرق إلى المراحل التاريخية لتطور التدقيق:

-المرحلة الأولى :الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500:

في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبة تقتصر على سلطات الدولة، والمشروعات العائلية التي كانت تهتم خاصة بجرد المخزون السلعي، حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة، والهدف منها الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر.[3]

---

[1] محمد فضل مسعد, خالد راغب الخطيب,دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات, دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ط1, 2009, ص10.

[2] أحمد حلمي جمعة, المدخل الحديث لتدقيق الحسابات, دار صفاء للنشر والتوزيع,عمان, الأردن,ط1, 2000, ص6.

[3] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة, التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية دراسة مقارنة, أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بوبكر بلقايد, تلمسان, الجزائر, 2015, ص4, 5.

-المرحلة الثانية :من سنة 1500 إلى سنة 1850:

كانت الحكومة والمحاكم التجارية والمساهمين هم الذين يأمرون المحاسب بمنع وقوع الغش، ومعاقبة فاعليه، وحماية الأموال من مختلف التلاعبات .[1]

-المرحلة الثالثة :الفترة ما بين 1850 و1905:

إن النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، والانفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة، وظهور الحاجة لمالكي المؤسسات والمشاريع لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني 1862 الذي أقر ضرورة استعمال مدققي الحسابات لتدقيق مؤسسات الساهمة. فبعد كل التطورات أصبح المجال مفتوحا للتدقيق حتى يبرز كمهنة ونشاط مهم لا يستهان به خاصة بعد تدعيمه بقوانين.[2]

المرحلة الرابعة: الفترة مابين 1905 حتى الآن:

ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة هو ظهور المؤسسات الكبرى، حيث أصبحت عملية التدقيق ترتكز على تقييم الأنظمة الرقابية للمؤسسة، وكذلك الاعتماد على التدقيق الاختباري، أي استخدام أسلوب العينات الإحصائية في عملية التدقيق.[3] وأصبح هدف التدقيق هو الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية، وكذا العمل في ظل احترام المعايير على الحماية من الغش العالمي.[4]

أما في الجزائر فكانت المؤسسات الجزائرية مقيدة بنصوص فرنسية إلى غاية 1975م, وفي بداية الثمانيات أصبحت المؤسسة الجزائرية تطبق عملية التدقيق مع تطبيق نظام الرقابة الداخلية المحكم بالنسبة لها .ومن سنة 2000 إلى يومنا هذا، أصبحت المؤسسات الممولة من طرف الدولة تفرض عليهم مراقبة ومراجعة حساباتها من طرف محافظ الحسابات.[5]

---

[1] صديقي مسعود, نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية, أطروحة دكتوراه(غير منشورة), كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, الجزائر,2004, ص20.

[2] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة, مرجع سابق, ص5.

[3] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة, نفس المرجع ,نفس الصفحة السابقة .

[4] صديقي مسعود, مرجع سبق ذكره, ص21 .

[5] زوهري جليلية, أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر, مجلة الباحث الاقتصادي, جامعة 20 أوت 1955, سكيكدة, الجزائر, 2015 , ص 55 .

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق

لقد تعددت مفاهيم التدقيق من مؤلف إلى آخر ومن جمعية إلى أخرى ومن باحث إلى آخر ومن أجل الوصول إلى مفهوم واضح يشمل التدقيق نذكر مايلي:

التعريف 01: عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية بأنه:" عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة, وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات للمهتمين بذلك التحقق."[1]

التعريف 02: "هو فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية, فالتدقيق يتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفء خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول النتائج."[2]

التعريف 03: "هو فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل محايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها أو حجمها أو شكلها القانوني."[3]

التعريف 04: "هو عملية فحص المستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا انتقائيا محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للمؤسسة اعتمادا على قوة نظام الرقابة الداخلية."[4]

[1] هادي التميمي, مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية, ط3, دار وائل, عمان, 2006, ص17.

[2] زاهرة توفيق,مراجعة الحسابات والتدقيق, ط1, دار الراية, الأردن, 2009, ص17.

[3] هادي التميمي, مرجع سابق.

[4] أحمد جمعة, المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث: الإطار الدولي, ط1, دار صفاء, عمان, 2009, ص25.

2)_ أهمية التدقيق:

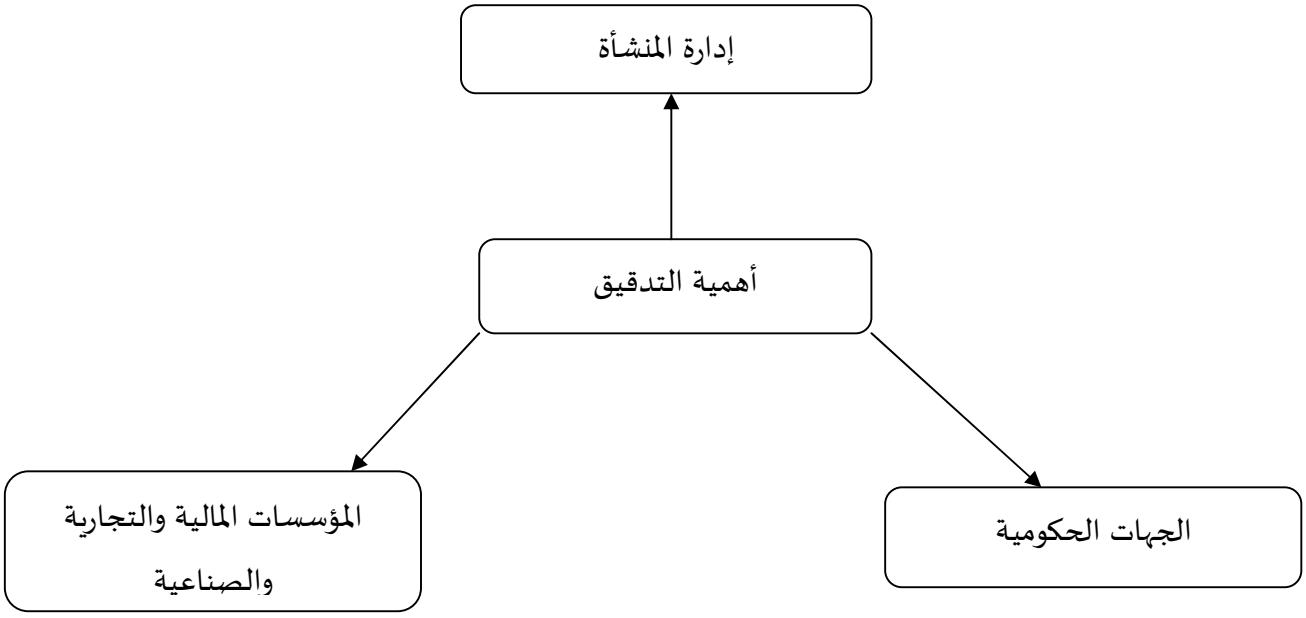

الشكل(1):أهمية التدقيق

المصدر: من إعداد الطالبتان

تكمن أهمية التدقيق في كونها وسيلة لا غاية بحيث تهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف التي تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها. ومن بين هذه الأطراف:

إدارة المنشأة:

يعتبر التدقيق مهما لإدارة المشروع حيث أن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق حافزا للقيام بهذه المهام كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار لمثل هذه المنشأة.

المؤسسات المالية والتجارية والصناعية:

يعتبر التدقيق ذات أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين أو تمويل المشروع حيث أن تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية المدققة بحيث توجه أموالها إلى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل.[1]

الجهات الحكومية:

تعتمد القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقرير الإعانات لبعض الصناعات....إلخ.كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضتها مع الإدارة ويشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه.

ومجمل القول أن المحاسبة قد أصبحت علما اجتماعيا يخدم فئات المجتمع المختلفة حيث تعتمد تلك الفئات في قراراتها الاقتصادية على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر أو الظاهرة في القوائم المالية الصادرة عن المشروعات المختلفة ولكن لن ننسى الخدمة الحقيقية إلا إذا عهدنا إلى هيئة خارجية مستقلة أو شخص طبيعي محايد بفحص تلك البيانات فحصا انتقاديا منظما ودقيقا وإبداء رأي فني محايد حول تلك البيانات ودرجة الاعتماد عليها ومدى دلالة القوائم المالية من حيث عدالة تصويرها لوضع المشروع المالي وصحة تبيانها لنتيجة العمل من ربح أو خسارة.[2]

[1] غسان فلاح المطارنة, مرجع سابق, ص ص19, 20.

[2] خالد عبد الله, علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعلمية, مرجع سابق, ص ص 15, 16.

المطلب الثالث: أهداف وأنواع التدقيق

أولا: أهداف التدقيق:

إن الهدف النهائي لخدمات التدقيق يكمن في إبداء الرأي حول عدالة عرض القوائم المالية وتمثيلها نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي والتدفقات النقدية، أو بمعنى آخر أن مسؤولية المدقق في هذا الشأن تتحدد فقط بحدود ما جاء في رأيه الذي عبر عنه في صورة تقرير التدقيق.

ويمكن تلخيص تطور أهداف التدقيق في العرض التالي:[1]

- **قبل عام1900** : كان الهدف من التدقيق اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء، ولذلك كان التدقيق تفصيليا، ولم يكن هناك أي وجود لنظام الرقابة الداخلية.
- **من 1905 حتى1940:** كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته، بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب والأخطاء، ولذلك بدأ الاهتمام بالرقابة الداخلية.
- **من 1940 حتى 1960:** كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي، وتم التحول نحو التدقيق الاختباري الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.
- **من 1960 وحتى الآن** :أضيفت أهداف عديدة للتدقيق نذكر منها:

أ – مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها، والتعرف على ما حققته المؤسسة من أهداف.

ب – تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.

[1] أحمد حلمي جمعة, مرجع سابق,ص ص8, 9.

والجدول التالي يوضح تطور أهداف التدقيق:

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
ما قبل 1850م	اكتشاف الغش والاختلاس.	تفصيلي	غير مهمة
مابين 1850-1905	اكتشاف الغش والخطأ والاختلاس.	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي	غير مهمة
مابين 1905-1933	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء.	فحص اختباري تفصيلي	درجة اهتمام بسيطة
مابين 1933-1940	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الأخطاء.	اختباري	بداية الاهتمام
مابين 1940-1960	تحديد المركز المالي واكتشاف الأخطاء.	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
بين 1960 حتى الآن	مراقبة الخطط, تقييم نتائج الأعمال,تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها.	اختباري	أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق.

الجدول(1): تطور أهداف التدقيق

المصدر: غسان فلاح المطارنة,مرجع سبق ذكره, ص18.

من خلال التغيرات والتطورات التي طرأت على مهنة التدقيق، من مجرد التأكد من صحة وعدالة المعلومات المالية والمحاسبية، إلى تدقيق مختلف عمليات المؤسسة .وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم أهداف التدقيق إلى أهداف تقليدية، وأهداف حديثة.

1. الأهداف التقليدية للتدقيق:

وهي نوعان :رئيسية وفرعية:[1]

1-1- **أهداف رئيسية** :وتتمثل فيما يلي:

أ - التحقق من مدى صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر، ومدى الاعتماد عليها.

ب - إ بداء رأي فني محايد، يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

1-2- **أهداف فرعية(ثانوية :)** وهي كالتالي:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تلاعب في الحسابات؛
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش، بوضع ضوابط إجراءات تحول دون ذلك؛
- اعتماد الإدارة على تقرير مدقق الحسابات، ورسم السياسة الإدارية، واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا؛
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة؛
- تقديم التقارير المختلفة وملء الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.

وتشمل الأهداف الثانوية للتدقيق ما يلي :[2]

أ – التحقق من عرض القوائم المالية(العرض والإفصاح)

تؤكد الإدارة أن البيانات والقوائم المالية معروضة وفقا لما هو مطبق في معايير إعداد التقارير المالية، ولذلك يجب على المدقق التحقق فيما كانت الأرصدة بالحسابات والقوائم المالية للمؤسسة معروضة ومفصح عنها بشكل ملائم وفقا لما هو مطبق بهذه المعايير.

ب - ا لتحقق من الملكية(الحقوق والالتزامات):

يعني هذا الهدف تحقق المدقق من امتلاك المؤسسة للأصول المدرجة بالقوائم المالية، وكذلك التأكد من صحة الالتزامات التي على المؤسسة، ومن أنه ليس هناك أي التزامات أخرى غيرها.

ج – التحقق من استقلال الفترة المالية:

يعني هذا الهدف التحقق من تسجيل العمليات التي تخص السنة المالية موضع التدقيق من مصروفات وإيرادات واثبات المستحق والمقدم منها.

---

[1] سامي محمد الوقاد,لؤي محمد وديان, مرجع سبق ذكره, ص ص23, 24.

[2] رزق أبو زيد الشحنة, تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية, دار وائل للنشر, عمان, الأردن, ط1, 2015, ص30-33

د – التحقق من صحة التقييم:

يمثل تقييم الأصول غير النقدية هدفا مهما بالنسبة للمدقق، ويتم ذلك طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

هـ – التحقق من الدقة:

يعني ذلك تحقق المدقق من أن العمليات المالية تم تسجيلها وفق القيم الحسابية الصحيحة ولكافة عمليات المؤسسة.

و – التحقق من الاكتمال:

يعني هذا الهدف تحقق المدقق من أن كافة العمليات والحسابات التي كان يجب تسجيلها في دفاتر المؤسسة قد تم تسجيلها وترحيلها وإظهارها بالقوائم المالية دون حذف أو نقصان بالقيم الفعلية.

ز – التحقق من الوجود أو الحدوث:

يمثل التحقق والتأكد من الوجود هدفا من أهداف التدقيق، ويشمل التأكد كافة حسابات الأصول والخصوم، ويجب على المدقق أن يتحقق من الالتزامات الموجودة المسجلة بالدفاتر، حيث أن إجراءات التحقق من الوجود، تعتمد على طبيعة العنصر وفعالية تكلفة الحصول على الدليل.[1]

2_ الأهداف الحديثة للتدقيق:

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

- تدقيق الأهداف المخططة، والقرارات المتخذة لتحقيق هذه الأهداف، وأيضا المعلومات التي اتخذت على أساسها القرارات؛
- تدقيق كافة الأحداث والوقائع المالية وغير المالية، أي النظام المحاسبي بشقيه(المالي والإداري) باعتبار أن الوحدات الاقتصادية تعمل داخل الهيكل الاقتصادي للدولة؛
- تقييم أدلة وقرائن الإثبات واختيار الموضوعي منها، للتأكد والتحقق من عدالة القوائم المالية؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية، عن طريق محو الإسراف وذلك من خلال تطبيق التدقيق باستخدام معايير الجودة العامة.

---

[1] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص21.

3_ الأهداف العامة للتدقيق:

بصفة عامة فإن أهداف التدقيق تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ **الشرعية** :أي مدى مطابقة المناهج والأساليب المعمول بها مع الأنظمة والتشريعات المفروضة على المؤسسة؛
- ✓ **الكشف عن الغش** :إذ يستوجب على المدقق البحث عن الأسباب التي أدت إلى حدوث مثل هذا الغش؛
- ✓ **تحسين التسيير** :يتوصل المدقق إلى تحسين التسيير من خلال التشخيص الجيد للأسباب وتقديم التوصيات اللازمة، وبالتالي زيادة فعالية التسيير بتقديم النصائح والتوجيهات للمسيرين لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب؛
- ✓ **وضع ومتابعة الإستراتيجية** :المساهمة في وضع إستراتيجية المؤسسة من خلال المنهجية الصارمة التي يتبعها والأدوات التي يستخدمها المدقق في متابعتها.

ثانيا: أنواع التدقيق :

ينقسم التدقيق من حيث **الإلزام القانوني** إلى نوعين:[2]

1) **التدقيق الإلزامي:** يحتم القانون القيام به, حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها, ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة.
2) **التدقيق الاختياري:** هي عملية التدقيق غير الملزمة بقانون, وتكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها, وتكون واجبات المدقق هنا محددة وفقا لاتفاقه المسبق مع الجهات التي تطلب عملية التدقيق.

---

[1] سكاك مراد, التدقيق الإستراتيجي ودوره في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات , دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, ع15, جامعة سطيف 1, الجزائر,2015 ,ص ص388, 389.

[2] تامر مزيد رفاعه, أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2017, ص16.

أما التدقيق من حيث **مدى الفحص(حجم الاختبارات)** فينقسم إلى نوعين:[1]

1) **تدقيق شامل(تفصيلي):** المقصود به أن تشمل عملية التدقيق كافة القيود والدفاتر والمستندات والأعمال التي تمت خلال السنة المالية, ويتطلب هذا النوع من التدقيق جهدا ووقتا كبيرين بالإضافة إلى كونه يكلف نفقات باهظة, فهو يتعارض مع عاملي الوقت والتكلفة والتي يحرص المدقق على مراعاتها باستمرار وبالتالي فإن استخدامه يقتصر على المؤسسات ذات الحجم الصغير.
2) **تدقيق اختباري:** يرتكز على أساس فحص عينة ينتقيها المدقق من مجموع الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج, ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية, ففي حالة توافر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المدقق توسيع حجم العينة.

أما التدقيق من حيث **توقيت عملية التدقيق** فينقسم إلى نوعين:[2]

1) **تدقيق مستمر:** تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات خلال السنة المالية ككل وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا سواء كانت بطريقة منتظمة, كأن تتم بصفة أسبوعية أو شهرية أو بطريقة غير منتظمة, وهذا النوع من التدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة في حالة كبر حجم المؤسسة وتعدد عملياتها.
2) **تدقيق نهائي:** يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية, ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة.

[1] تامر مزيد رفاعه,مرجع سبق ذكره, ص ص16, 17.

[2] تامر مزيد رفاعه,نفس المرجع, ص17.

أما التدقيق من حيث **النطاق** فيقسم إلى:[1]

1) **تدقيق كامل:** هو التدقيق الذي لا تضع فيه الإدارة أو الطرف المتعاقد مع المدقق قيودا حول مجال ونطاق عمله, وهذا لا يعني قيام المدقق بفحص كل العمليات التي تمت خلال الدورة, ولكن يشترط في تقرير المدقق في نهاية عمله والذي يتضمن رأيه الفني المحايد أن يمس كل القوائم المالية دون استثناء.
2) **تدقيق جزئي:** هو العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين, كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة, أو فحص عمليات البيع النقدي أو الآجل خلال فترة محددة, أو فحص حسابات المخازن, أو التأكد من جرد المخزون.

أما التدقيق من حيث **القائم بعملية التدقيق** فيقسم إلى:[2]

1) تدقيق داخلي: هذا النوع من التدقيق تقوم به مصلحة متواجدة على مستوى المؤسسة, لها الحرية التامة في الحكم وتتمتع بالاستقلالية في التصرف, وتخول للتدقيق الداخلي مهام التقييم والتطابق والتحقق, وعمل التدقيق الداخلي هو عمل دائم كونه ينفذ من طرف مصلحة دائمة بالمؤسسة.

2) تدقيق خارجي: هو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة, بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية, من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها,وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول العام والرضا لدى مستخدمي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية (المساهمون, المستثمرون, البنوك, إدارة الضرائب, وهيئات أخرى).

[1] تامر مزيد رفاعه, مرجع سابق, ص17.

2تامر مزيد رفاعه, نفس المرجع, ص 18.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استنتجنا أن المؤسسة تعتمد على مجموعة أنظمة وإجراءات تساعدها في عملية التسيير والتي من شأنها حماية أصول وممتلكات المؤسسة وصحة المعلومات والبيانات والتأكد من مدى تعاون والتزام العاملين بالتعليمات والقوانين.

إذ يعد نظام الرقابة الداخلية حلقة مهمة تجمع وتربط بين حلقات الرقابة لتحقيق الأهداف المرجوة.

كما أن نظام الرقابة الداخلية يساهم بالدرجة الأولى في مساعدة المراجع الخارجي على أداء مهمته حيث هذا التكامل يوجه المؤسسة إلى وضعية الاستقرار والنمو المتواصل مع طمأنة الملاك, المساهمين والأطراف الخارجية التي لها مصلحة مع المؤسسة.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات

تمهيد الفصل:

إن التطور الكبير المستمر في القطاع الاقتصادي والمؤسسات الخاصة من علاقات وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعلها تتعامل مع عدة أطراف بشكل مباشر وغير مباشر, ومن هنا استلزم على المؤسسة الاستعانة بطرف ثالث مستقل عن الكيان ليتحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية وفحص القوائم المالية لتفادي الوقوع في الأخطاء ومنع حالات الغش والتلاعبات وحماية أصول المؤسسة, حيث سعت جميع الدول إلى تبني مهنة محافظ الحسابات ومع مرور الوقت والجزائر بدورها أضافت عليها تغيرات من أجل إعطاء الصورة الصادقة والمعبرة عن القوائم المالية دون أي تحيز.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق لمختلف جوانب مهنة محافظ الحسابات في الجزائر وقد قسم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات.

المبحث الثاني: منهجية مزاولة مهنة محافظ الحسابات.

المبحث الثالث: الميكانزمات المتبعة من طرف محافظ الحسابات لتقييم الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات.

تمهيد:

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي لمهنة محافظ الحسابات من ناحية تعريفها حسب التشريع الجزائري وكذلك من ناحية الإعداد العلمي والمهني بداية من تاريخ المهنة وتطورها عبر السنين وشروط المهنة, حقوق وواجبات محافظ الحسابات في الجزائر.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمهنة محافظ الحسابات, محافظ الحسابات والصفات.

أولا: التطور التاريخي لمهنة محافظ الحسابات:

تعد مهنة محافظ الحسابات أحد أشكال التدقيق الخارجي, وهي مهمة تنظيمية مقننة ومعتمدة من طرف الدولة, تخضع إلى ضوابط قانونية منصوص عليها في القرارات والمراسيم التنظيمية لهذه المهنة, وقد سخرت الدولة هياكل وهيئات تقف على إدارة ومتابعة الممتهنين لهذا النشاط عبر عقود من الزمن منذ الاستقلال إلى اليوم. حيث مرت عملية تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر بعدة مراحل شملت عدة قرارات وزارية وقوانين منظمة لهذا المجال نوجزها فيمايلي:[1]

أولا: قبل الاستقلال:

كانت المهنة خاضعة لقوانين المستعمر الفرنسي.

ثانيا: غداة الاستقلال:

تميزت مهنة المحاسبة والتدقيق بوجود فراغ كبير على مستوى التنظيم والتسيير أو على مستوى التأطير والكفاءات, وظلت المهنة خاضعة للنصوص المستمدة من اتفاقيات إيفيان والقانون الأساسي.

ثالثا: المرحلة مابين 1971-1991:

عرفت هذه المرحلة إنشاء المجلس الأعلى للتقنيات المحاسبية(CSTC) تحت سلطة ووصاية وزارة المالية, حيث كانت من بين مهامه تحضير المخطط الوطني للمحاسبة وضمان تنظيم مهنة المحاسبة,كما شهدت إنشاء المفتشية العامة للمالية المكلفة بتدقيق جميع المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي,وما يميز هذه المرحلة احتكار الدولة لمهنة التدقيق على الساحة العملية.

[1] أقاسم عمر, التدقيق الخارجي ومحافظ الحسابات في الجزائر, دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع والترجمة, الجزائر, 2016, ص ص42,41.

رابعا: المرحلة مابين 1992-2001:

عرفت هذه المرحلة بإنشاء المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين, حيث تم انتخابه من طرف المهنيين في المجالات الثلاثة (الخبير المحاسبي, محافظ الحسابات, والمحاسب المعتمد), وبالتالي اعتبرت هذه المرحلة ببداية الممارسة الحرة للمهنة في الجزائر.

خامسا: ابتداء من سنة2002- جوان 2010:

تميزت هذه المرحلة بإنشاء المجالس الجهوية, حيث عرفت هذه المرحلة الكثير من الاضطرابات على مستوى المهنة مما أدى إلى وضع حد للطابع الحر لممارسة المهنة, المؤرخ في 29|06|2010 المتعلق بالخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

سادسا: جوان 2010 إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بإعادة إخضاع تنظيم ممارسة هذه المهنة لوصاية وزارة المالية وذلك بتفكيك المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وتكليف المجلس الوطني للمحاسبة بمتابعة المهنة بموجب قانون 10-01 المؤرخ في 29|06|2010 المتعلق بالخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد, وتم إرفاق متابعة وتنظيم المهنة إلى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات, حيث حسب نص المادة 15 من نفس القانون يتمثل دور الغرفة فيمايلي:[1]

- السهر على تنظيم المهن وحسن ممارستها؛
- الدفاع على كرامة أعضائها واستقلاليتهم؛
- السهر على احترام قواعد المهن وأعرافها؛
- إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية وينشرها, في أجل شهرين(2) من تاريخ إيداعها؛
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 42, الصادر بتاريخ 11 يوليو 2010, ص6.

كما تلا هذا القانون مراسيم تنفيذية للمهنة متمثلة في:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 17جانفي 2011 الذي يحدد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 11-31 المؤرخ في 17 جانفي 2011 يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 17 جانفي 2011 يتعلق بتعيين محافظي الحسابات؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 11-72 المؤرخ في 16 فبراير 2011 يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الإلتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 11-73 المؤرخ في 16 فبراير 2011 يحدد الشروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 11-393 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 المحدد لشروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 13 يناير 2013 يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها؛
- ✓ قرار وزارة المالية رقم 30 المؤرخ في 24 جوان 2013 المتضمن محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات الصادر عن وزارة المالية؛
- ✓ قرار مؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1435 الموافق ل 12 يناير 2014 يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات.

ثانيا: مفهوم محافظ الحسابات.

التعريف 01: حسب المادة 715 مكرر 04من القانون التجاري على أنه :"الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها, كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة, وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها, ويصادق على انتظام الجرد والموازنة وصحتها".[1]

التعريف 02: حسب المادة 22من قانون 10-01 المؤرخ في 29جوان 2010"هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به."[2]

التعريف 03: كما يعرف محافظ الحسابات على أنه خبير وحكم يقضي برأيه الفني المحايد في مدى انتظام الدفاتر والسجلات وصحة ما تحتويه من بيانات ودقة تعبير ما تتضمنه القوائم المالية الختامية عن نتائج الأعمال والمركز المالي, كما يبدي رأيه في كل ما يعرض عليه من مشاكل وكل ما يستشار فيه من موضوعات مهنية.[3]

التعريف 04: تعتبر محافظة الحسابات من أنواع المراجعة الخارجية التي تعد إلزامية بقوة القانون بالنسبة لبعض الأنواع من المؤسسات التي حددها المشرع في كل بلد, يتولى من خلالها شخص مهني مؤهل ومستقل التعبير عن الرأي الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية وحسابات النتائج ومدى تعبيرها عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة, أي محافظة الحسابات ينصب عملها على الجانب المحاسبي المالي.[4]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد رقم 42,القانون رقم 01/10 المؤرخ في 29يوليو2010المتعلق بمهن الخبير ومحافظ الحسابات,المحاسب المعتمد, المادة 22, ص7.

[2] قانون 10-01 المؤرخ في 29يونيو 2010, المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد, الجريدة الرسمية, العدد42, المؤرخة في 11يوليو 2010, ص07.

[3] محمد الهادي ضيف الله, أحمد الصالح سباع, دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية-دراسة حالة-, مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي, الجزائر, العدد الثالث, 2018, ص232.

[4] شريقي عمر, مسؤولية محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة سطيف01,العدد 12 لسنة 2012, ص94.

التعريف 05: ونستطيع تعريفه أيضا بأنه ذلك الشخص الذي يقوم بمراجعة حسابات الشركات مهما كان شكلها القانوني وحجمها وذلك بطلب من الجمعية العامة للمساهمين وفي أحيان أخرى من طرف متعاملين خارجيين, كما يقوم بتدقيق حسابات الشركات الفردية بطلب من أصحابها والهدف من كل هذا إعطاء رأي فني محايد حول مدى سلامة القوائم المالية.[1]

ثالثا: صفات محافظ الحسابات:

لمحافظ الحسابات عدة صفات يجب أن يتحلى بها كي تميزه عن غيره بالإضافة إلى الإلمام بالمعلومات والعلوم المرتبطة:[2]

- ❖ أن يكون محافظا على أسرار العميل الذي يدقق أعماله وأن يقوم بالإفصاح عن أية معلومات يطلع عليها خلال عمله.
- ❖ أن يكون عمليا ومواكبا لما هو جديد من قوانين وتشريعات.
- ❖ أن يكون تابعا لأي جهة إلا لضميره وأن يهتم بمصلحة عمله على مصالحه الشخصية.
- ❖ أن يتصف بالصبر حيث طبيعة عمله روتينية مما يؤدي إلى الملل.
- ❖ أن يكون عمله في مجال اختصاصه وأن يقدم النصيحة عندما تطلب منه إذا كانت مرتبطة بعمله.
- ❖ أن يكون لبقا في التعامل وأن يكون قادرا على التعبير بكل وضوح.
- ❖ أن يكون أمينا وواقعيا وأن يكون مستقلا في رأيه.
- ❖ أن لا يقبل أي عمل عميل إلا بعد أن يتفهم طبيعة نشاط العميل وأن يقتنع بصحته.

---

[1] J.F.GAVANOU, ET AUTRES, CONTROLOR & AUDITOR, DUNOD, PARIS , 2006,P27

[2] غسان فلاح المطارنة, مرجع سبق ذكره, ص81.

المطلب الثاني: شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات وكيفية تعيينه(موانع ونوافي)

أولا: شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر:

حسب المادة 08 من القانون 10-01 فيجب أن تتوفر الشروط الآتية لممارسة مهنة محافظ الحسابات:[1]

- ❖ أن يكون جزائري الجنسية؛
- ❖ أن يحوز على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها؛
- ❖ أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- ❖ ألا يكون قد صدر في حقه حكم ارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
- ❖ أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- ❖ أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 06 من القانون 10-01 وفق النص التالي: "أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة واسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف, والله على ما أقول شهيد."[2]

هذا وتشترط على شركات محافظة الحسابات شروطا إضافية كمايلي:

- ❖ بإمكان محافظي الحسابات أن يشكلوا شركات أسهم أو شركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة باستثناء الأشكال الأخرى للشركات, لممارسة مهنتهم, شريطة أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية؛[3]
- ❖ تؤهل شركات الأسهم أو ذات المسؤولية المحدودة أو التجمعات, لممارسة مهنة محافظ الحسابات عندما يشكل الأعضاء في الغرفة الوطنية المسجلون بصفة فردية في الجدول بصفة محافظي الحسابات ثلثي(3/2) الشركاء على الأقل, ويمتلكون على الأقل ثلثي (3/2) رأس المال؛[4]

---

[1] قانون 10-01 , مرجع سبق ذكره, المادة 8.

[2] نفس المرجع السابق, المادة 6.

3قانون 10-01 , مرجع سبق ذكره, المادة 46.

4نفس المرجع السابق, المادة 47.

- ❖ يشترط في الثلث (3/1) الشريك غير المعتمد وغير المسجل في الجدول, أن يكون جزائري الجنسية وحاملا شهادة جامعية وله علاقة مباشرة بالمهنة؛[1]
- ❖ يجب على شركات الأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتجمعات ذات المنفعة المشتركة المشكلة لممارسة مهنة محافظ الحسابات, زيادة على ذلك أن تتوفر فيه الشروط الآتية:[2]
  - أن تهدف بالضرورة لممارسة مهنة محافظ الحسابات؛
  - أن يقوم بتسييرها أو إدارتها الشركاء المسجلون في الجدول فقط؛
  - يجب أن يرتبط انخراط أي شريك جديد أو أي عضو فيها بالموافقة القبلية إما للجهاز الاجتماعي المؤهل لذلك وإما لحاملي الحصص الاجتماعية بغض النظر عن أي حكم مخالف؛
  - ألا تكون تابعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو تجمع مصلحة؛
  - ألا تمتلك مساهمات مالية في المؤسسات بمهنة محافظ الحسابات يمكن للغرفة الوطنية الترخيص بأخذ مساهمة.
  - عندما يختار محافظي الحسابات شكل الشركة المدنية, فإن هذه الأخيرة لا تضم إلا أعضاء المصف الوطني والغرفة الوطنية أو المنظمات الوطنية,إلا أنه يمكن أن يكون القانونيون والاقتصاديون أو أي شخص حامل شهادة التعليم العالي يساهم نظرا لتأهيله في تحقيق هدف الشركة المدنية,شركاء غير معتمدين وغير مسجلين في الجدول في حدود ربع (4/1) الشركاء, شريطة أن يكونوا حاملين للجنسية الجزائرية.[3]

[1] قانون 10-01 , مرجع سبق ذكره , المادة 48.

[2] نفس المرجع السابق, المادة 51.

[3] نفس المرجع السابق, المادة 52.

ثانيا: تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات.

أولا: تعيين محافظ الحسابات

حسب المواد 27,26 من القانون 10|01 تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا, وعلى أساس دفتر الشروط, محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية, تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم, وتحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة, لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث (3) سنوات, في حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين (2) ماليتين متتاليتين, يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك.

وصدر المرسوم التنفيذي رقم 11-32 تعين محافظ الحسابات وفقا لدفتر الشروط كمايلي:[1]

1) خلال أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظ أو محافظي الحسابات, يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب أو المسير أو الهيئة المؤهلة لإعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة.
2) يجب أن يتضمن دفتر الشروط على الخصوص مايأتي:

- عرض عن الهيئة أو المؤسسة وملحقاتها المحتملة ووحداتها وفروعها في الجزائر وفي الخارج؛
- ملخص المعاينات والملاحظات والتحفظات الصادرة عن حسابات الدورات السابقة التي أبداها محافظ أو محافظو الحسابات المنتهية عهداتهم, وكذا محافظ أو محافظو الحسابات للفروع إذا كان الكيان يقوم بإدماج الحسابات ؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, مرسوم تنفيذي رقم 11-32 مؤرخ في 27 جانفي 2011, العدد 7, المواد من 3 إلى 15, ص ص 23, 24.

- العناصر المرجعية المفصلة لموضوع مهمة محافظ الحسابات والتقارير الواجب إعدادها ؛
- الوثائق الإدارية الواجب تقديمها ؛
- نموذج رسالة الترشح ؛
- نموذج التصريح الشرفي بعدم وجود مانع يحول دون ممارسة المهنة ؛
- المؤهلات والإمكانيات المهنية والتقنية.

3) يتحصل محافظ الحسابات المرشح من الكيان على ترخيص مكتوب لتمكينه من القيام بتقييم مهمة محافظة الحسابات, يسمح له بالإطلاع على مايلي:

- تنظيم الكيان وفروعه ؛
- تقارير محافظي الحسابات للسنوات المالية السابقة ؛
- معلومات أخرى محتملة ضرورية لتقييم المهمة.

يتم الإطلاع على العناصر المذكورة أعلاه في عين المكان , دون نقل الوثائق أو نسخها, خلال أجل يحدده دفتر الشروط.

4) يلزم محافظ الحسابات ومساعدوه بالسر المهني عند اطلاعهم على الوثائق وعلى وضعية الكيان الذي يعتزمون إخضاعه لمهمة محافظة الحسابات.

5) يوضح محافظ الحسابات في العرض, استنادا إلى العناصر المذكورة في المادة أعلاه, ما يأتي:

- ❖ الموارد المرصودة ؛
- ❖ المؤهلات المهنية للمتدخلين ؛
- ❖ برنامج عمل مفصل ؛
- ❖ التقارير التمهيدية, الخاصة والختامية الواجب تقديمها ؛
- ❖ آجال إيداع التقارير.

6) يجب أن تتوافق الآجال والوسائل التي يجب أن يرصدها محافظ الحسابات للتكفل بالمهمة مع الأتعاب المناسبة التي تكون محل تقييم مالي لمدة ثلاث (3) سنوات مالية متتالية موافقة لعهدة محافظة الحسابات مع مراعاة الحفاظ على المعايير القاعدية التي تم على أساسها التقييم المبدئي.

7) يمكن أن ترتب على عدم احترام الالتزامات من قبل محافظ الحسابات المعين في إطار العرض التقني العقوبات المالية المنصوص عليها في دفتر الشروط.
8) يجب أن يحدد دفتر الشروط إمكانية ترشح المهنيين كأشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين كما يجب على الخصوص توضيح إلزامية احترام حالات التنافي ومبدأ الاستقلالية كما يشترط أن لا ينتمي المتعهدون المعنيون إلى نفس المكتب أو إلى نفس الشبكة المهنية طبقا للأحكام التشريعية المعمول بها.
9) في حالة تجديد عهدة محافظ الحسابات المنتهية عهدته, لا تلزم الهيئة أو المؤسسة بإعداد دفتر شروط جديد.
10) يجب أن يتضمن دفتر الشروط كل التوضيحات التي تسمح بتنقيط العرض التقني والعرض المالي من أجل اختيار محافظ الحسابات.

غير أنه, يجب ألا يقل العرض التقني عن ثلثي(2|3) سلم التنقيط الإجمالي.

11) تقوم الهيئات والمؤسسات الملزمة بتعيين محافظ الحسابات أو أكثر بتشكيل لجنة تقييم العروض.
   - ❖ تقوم اللجنة بعرض نتائج تقييم العروض, حسب الترتيب التنازلي, على جهاز التسيير المؤهل للقيام بمعاينتها وعرضها على الجمعية العامة قصد الفصل في تعيين محافظ الحسابات أو محافظي الحسابات المنتقين مسبقا ؛
   - ❖ غير أنه يجب أن يعادل عدد محافظي الحسابات المزمع استشارتهم على الأقل ثلاث (3) مرات عدد محافظي الحسابات المزمع تعيينهم.
12) يرسل محافظ الحسابات المقبول رسالة قبول العهدة للجمعية العامة للهيئة أو المؤسسة المعنية, خلال أجل أقصاه ثمانية (8) أيام, بعد تاريخ وصل استلام تبليغ تعيينه.
13) طبقا لأحكام المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري, إذا فشلت المشاورات أو لم تتمكن الجمعية العامة من تعيين محافظ الحسابات لأي سبب كان, يعين محافظ الحسابات بموجب أمر من رئيس محكمة مقر الهيئة أو المؤسسة بناء على عريضة من المسؤول الأول للكيان.

ثانيا: موانع تعيين محافظ الحسابات

المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري لا يجوز تعيين محافظ الحسابات في الحالات التالية:[1]

1) الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة, بما في ذلك القائمين بالإدارة ولأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة المؤسسة.
2) القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة وأزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة التي تملك عشر (1|10) رأس مال المؤسسة أو إذا كانت هذه المؤسسة نفسها تملك عشر (1|10) رأس مال هذه المؤسسات.
3) أزواج الأشخاص الذين يتحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات على أجرة أو مرتبا, إما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة.
4) الأشخاص الذين منحتهم المؤسسة أجرة بحكم وظائف غير وظائف محافظ الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم.
5) الأشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو مجلس المديرين, في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم.

وحدد القانون حالات التنافي, يجب عدم توفر مايلي:[2]

أ) كل نشاط تجاري, لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية ؛
ب) كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني ؛

ج) كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري ؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, القانون التجاري, مرجع سابق, ص 189.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , القانون رقم 10-01, مرجع سابق,المواد من 64 إلى 70, ص ص 10, 11.

د) الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والحاسب المعتمد لدى نفس المؤسسة أو الهيئة ؛

ه) كل عهدة برلمانية ؛

و) كل عهدة انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة ؛

يتعين على المهني المنتخب لعضوية البرلمان أو لعضوية الهيئة التنفيذية لمجلس محلي منتخب, لإبلاغ التنظيم الذي ينتمي إليه في أجل أقصاه شهر واحد (1) من تاريخ مباشرة عهدته, يتم تعيين مهني لاستخلافه يتولى تصريف الأمور الجارية لمهنته.

لا تتنافى مع ممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد مهام التعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية.

ويمنع محافظ الحسابات من:

أ) القيام مهني بمراقبة حسابات المؤسسة التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

ب) القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين ؛

ج) قبول ولو بصفة مؤقتة , مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير,

د) قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها,

ه) ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى مؤسسة أو هيئة يراقب حساباتها ؛

و) شغل منصب مأجور في المؤسسة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث (3) سنوات من انتهاء عهدته .

زيادة على حالات التنافي والموانع:

- ❖ يمنع الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد, القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

- ❖ إذا استقدمت مؤسسة أو هيئة محافظين (2) للحسابات أو أكثر, فإن هؤلاء يجب أن لا يكونوا تابعين لنفس السلطة وألا تربطهم أية مصلحة وألا يكونوا منتمين إلى نفس مؤسسة محافظ الحسابات؛
- ❖ إذا أراد الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد أن يمارس نشاطا منافيا بصفة مؤقتة يتعين عليه طلب إغفاله من الجدول لدى لجنة الاعتماد في أجل أقصاه شهر (1) واحد من تاريخ بداية نشاطه, وتمنح لجنة الاعتماد الموافقة إذا كانت المهمة الجديدة للمهني لا تمس بطبيعتها بالمصالح الأخلاقية للمهنة.
- ❖ يمنع الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أ وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية, كما يمنعون من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

المطلب الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات.

أولا: حقوق محافظ الحسابات

وتتمثل فيمايلي:[1]

- ❖ يمكن لمحافظ الحسابات في كل وقت أن يطلعوا على السجلات أو الموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة على كل الوثائق.
- ❖ يمكنهم أن يطلبوا من القائمين بالإدارة والأعوان في الشركة كل التوضيحات والمعلومات وأن يقوموا بكل التفتيشات التي يرونها لازمة.
- ❖ يمكن لمحافظي الحسابات أن يطلبوا من القائمين بالإدارة معلومات تتعلق بمؤسسات توجد معها علاقة مساهمة.
- ❖ يقدم القائمون بالإدارة في الشركات في كل سداسي على الأقل المحافظ الحسابات جدولا للمحاسبة معد حسب مخطط الموازنة والوثائق الحسابية ينص عليها القانون.
- ❖ يعلم محافظ الحسابات في حالة عرقلة ممارسة مهنة كتابة الأجهزة الإدارية قصد تطبيق أحكام القانون التجاري.

[1] www.star times.com, 20/04/2015 , 23 :38

- ❖ يحدد محافظ الحسابات بكل حرية كيفيات ومدى مهنته في الرقابة مع مراعاة الالتزام بمقاييس التفتيش والواجبات المهنية.
- ❖ يستدعي محافظ الحسابات إلى اجتماع مجلس الإدارة أو المراقبة الذي يضبط حسابات النتائج وموازنة السنة المنصرمة 45يوما على الأكثر قبل انعقاده.
- ❖ يمكن تعيين محافظي الحسابات بصفة محافظين للحصص طبقا للأحكام القانونية المعمول بها.
- ❖ يمكن لمحافظي الحسابات أثناء ممارسة مهامهم على الحسابات وتحت مسؤوليتهم أن يستعينوا بكل خبير مهني آخر.
- ❖ يحضر محافظو الحسابات الجمعيات العامة عندما تنعقد للمداولة على أساس تقرير أعده هؤلاء المحافظون ولهم الحق في تناول الكلمة في الجمعية ارتباطا بتأدية مهمتهم.
- ❖ تحدد الجمعية العامة للمساهمين بالإنفاق مع محافظ أتعابه طبقا للسعر الذي تحدده السلطات العمومية المتخصصة بمساعدة المنظمة الوطنية في إطار التشريع المعمول به, ولا يمكن أن يتلقى محافظ الحسابات امتياز تحت أي شكل كان.
- ❖ يعد محافظو الحسابات مسؤولين اتجاه الشركة أو الهيئة عن الأخطاء التي يرتكبونها أثناء تأدية مهامهم سواء اتجاه الشركة أو الهيئة أو اتجاه الغير عن الأضرار الناجمة عن مخالفة أحكام هذا القانون ولا يتدبرون من مسؤوليتهم فيما يخص المخلفات التي لم يشركوا فيها إلا إذا برهنوا على أنهم قاموا بالمتطلبات العادية لمهمتهم وأنهم أعلنوا هذه المخلفات في مجلس الإدارة وأن لم تتم معالجة ذلك بصفة ملائمة في الجمعية العامة أقرب انعقاد بعد إعلامهم بذلك.
- ❖ يمكن لمحافظ الحسابات أن يستقل دون التخلص من التزاماته القانونية ويجب عليه أن يحترم إشعار مسبقا مدته 3أشهر ويقدم تقريرا عن المراقبات والإثباتات الحاصلة ولا يمكن أن يكون سبب الاستقالة التخلص من التزاماته القانونية.

ثانيا: واجبات محافظ الحسابات.

تمثل فيما يجب أن يقوم به من أعمال مختلفة لإنجاز برنامج يدققه على أكمل وجه وبشكل موضوعي وفعال ومن أهم هذه الواجبات مايلي:[1]

- ❖ يجب عليه أن يقوم بالتدقيق لحسابات الشركة ودفاترها بما تحتويه من قيود يومية وحسابات الأستاذ بغرض التحقق من صحتها وسلامتها وكشف أي أخطاء والعمل على تصحيحها بالتعاون مع محاسبي الشركة.
- ❖ يجب على مدقق الحسابات التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والالتزامات المختلفة بأي طريقة من طرق التحقق التي يراها مناسبة بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر.
- ❖ يجب على مدقق الحسابات أن يتأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية بتقييمه حتى يستطيع اختيار عينات مدقق الحسابات ملائم وسليم معظم عمليات الشركة.
- ❖ يجب على مدقق الحسابات أن يقدم التوصيات والاقتراحات كمايلي:
  - ✓ معالجة وتصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها.
  - ✓ عدم الوقوع في الأخطاء مستقبلا ما أمكن ذلك.
  - ✓ حسن سير العمل في الأقسام وإدارات الشركة.
  - ✓ يجب على مدقق الحسابات التأكد إلى جانب التدقيق.
  - ✓ يجب على مدقق الحسابات أثناء قيامه بمهمته التحقيق من أن الشركة تلتزم بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها, ومن أمثلة القواعد مايلي:
    - ➢ تسجيل الأصول الثابتة في الدفاتر بتكلفتها التاريخية.
    - ➢ اكتشاف اهتلاك لهذه الأصول القابلة للاهتلاك وفقا لطرق المعادلات المعمول بها في الشركة في السنوات السابقة دون تغيير إلا بأسلوب معين يقنع مدقق الحسابات بها وفقا لما جرى عليه العرف المحاسبي بالنسبة للشركات والأنشطة المماثلة.
    - ➢ إثبات طرق تقييم المخزون السلعي مثل طريقة التقييم وفقا لسعر السوق.
    - ➢ إتباع مبدأ الحيطة والحذر عن طريق تكوين بعض التخصصات الملائمة لتطبيق هذا المبدأ مثل:مخصص الديون المشكوك فيها وأساس تكوينه ومدى ملائمة معدله لرصيد المدينون في الشركة.

[1] سامي محمد الوقاد, لؤي محمد الوديان, تدقيق الحسابات1, مرجع سبق ذكره, ص106-109.

- عدم المبالغة في تكوين المخصصات بصفة عامة والتي يتم تحميلها على حساب الدخل حتى لا يترتب عليها عند زيادتها عن اللازم تخفيض الأرباح وبالتالي:
  - تخفيض نصيب المساهمين من الأرباح التي يتقرر توزيعها.
  - التهرب من الضرائب عن طريق تخفيضها أنها سوف تحتسب على أرباح ضئيلة غير حقيقية.
  - عدم إظهار المركز المالي الحقيقي للشركة.
  - القيام بعمل التسويات الفردية اللازمة لعناصر الإيرادات والمصروفات وفقا للقواعد المتعارف عليها.
  - يجب على مدقق الحسابات فحص عناصر قائمة المركز المالي للتحقيق من أنها تعبر تعبيرا صحيحا عن القيم الحقيقية الأصول والالتزامات.
  - يجب على مدقق الحسابات أن يحضر هو أو أحد مساعديه اجتماع الجمعية العامة للمساهمين في الشركة لمناقشة تقريره, بحيث يكون تقرير شامل على جميع البيانات الهامة واللازمة التي تعبر عن:
- ما إذا كان مدقق الحسابات قد حصل على كل البيانات والمعلومات والسجلات والدفاتر لإنجاز عمله.
- ما إذا كانت الحسابات والدفاتر والسجلات سليمة ومنتظمة.
- ما إذا كانت الحسابات الختامية والميزانية تتفق مع البيانات المسجلة في حسابات التقارير.
- ما إذا كان الجرد والتسويات الجردية التي قامت بها الشركة قد روعي فيها القواعد المتعارف عليها.
- ما إذا كانت وقعت مخلفات معينة لأحكام بعض النظم والقوانين واللوائح التي تحكم طبيعة نشاط الشركة.

المبحث الثاني: منهجية مزاولة مهنة محافظ الحسابات.

تمهيد:

محافظ الحسابات هو شخص ذو كفاءة واستقلالية يقوم بممارسة مهنته بكل مسؤولية نظرا لأهمية دوره في تدقيق الحسابات وعليه إتباع منهجية يحدد فيها طريقة مزاولة مهنته من مهام ومسؤوليات وإعداد التقارير.

المطلب الأول: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات.

لمحافظ الحسابات مهام وكذا له مسؤوليات يقوم بها.

1) **مهام محافظ الحسابات.**

يضطلع محافظ الحسابات بمجموعة من المهام يمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

- يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المقدمة في تقرير التسيير من قبل المسيرين للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات والهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للمؤسسة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو يطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛
- يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, مرجع سبق ذكره, المادة 23, ص7

2) **مسؤوليات محافظ الحسابات:**

إن أي إخلال لمحافظ الحسابات بواجباته المهنية أو عدم الوفاء بها يترتب عليه عدة أنواع من المسؤوليات هي:

2-1) المسؤولية المدنية :

المسؤولية تنقسم إلى قسمين مسؤولية عقدية تقوم على الإخلال بالتزام عقدي ومسؤولية تقصيرية تقوم على الإخلال بالتزام قانوني واحد لا يتغير هو الالتزام بعدم الإضرار بالغير.[1]

وهذا يعني أن كل خطأ يسبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض وتتوفر في هذه المسؤولية ثلاثة أركان أساسية:[2]

- حصول إهمال وتقصير من جانب محافظ حسابات في أداء واجباته المهنية ؛
- ضرر قد يصيب المدعي نتيجة إهمال وتقصير محافظ الحسابات ؛
- علاقة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير محافظ الحسابات.

كما يمكن توضيح المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات من خلال الجدول الموالي:

[1] محمد بوتين, التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2003, ص57-58.

[2] يوسف محمود جربوع, مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق, مؤسسة الوراق, الأردن, 2000, ص238.

الجدول رقم (2): المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات.

المخالفة المرتكبة من طرف محافظ الحسابات.	النص القانوني	العقوبة	
		السجن	الغرامة المالية
الممارسة بصفة غير قانونية مهنة محافظ الحسابات	المادة 73 من القانون 01|10	من06 أشهر إلى سنة واحدة	من500.000 إلى 2.000.000دج وتضاعف في حالة العودة.
المنح عمدا أو الموافقة على البيانات غير الصحيحة التي وردت في التقارير المقدمة للجمعية العامة المدعوة للبت في إلغاء حق الأفضلية في اكتتاب المساهمين.	المادة 825 من القانون التجاري	من06 أشهر إلى سنتين	من 20.000 إلى 500.000دج.
الممارسة العمدية وقبول الاحتفاظ بوظائف محافظ الحسابات بالرغم من عدم الملائمة القانونية.	المادة 829 من القانون التجاري	من شهرين إلى 06أشهر	من 20.000 إلى 500.000دج.
تعمد محافظ الحسابات تقديم معلومات كاذبة أو تأكيدها, أو عدم الكشف عن الوقائع الإجرامية التي علم بها وكيل الجمهورية.	المادة 830 من القانون التجاري	من سنة إلى 05سنوات	من 20.000 إلى 500.000دج.
إفشاء السر المهني	المادة 830 من القانون التجاري والمادة 301 من قانون العقوبات	من شهر إلى06أشهر	من 500دج إلى 5.000دج.

المصدر: عمر شريقي, مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة سطيف 01, العدد 12, 2012, ص95.

2-2) المسؤولية الجزائية:

وهي تتمثل في ارتكاب جريمة تتعدى منها الشخص الطبيعي أو المعنوي إلى الإصرار بالمجتمع وتنتهي بعقوبة يحددها قانون العقوبات وتكون في الحالات التالية:

- تدوين بيانات كاذبة في تقارير أو حسابات أو وثائق قام بإعدادها في سياق ممارسة المهن ؛
- المصادقة على وقائع مغايرة للتحقيق في أية وثيقة يتوجب إصدارها قانونا أو بحكم قواعد ممارسة المهنة ؛
- عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية إذا تم اكتشافه ؛
- عدم احترام المهنة في حالة تسريب أسرار خاصة بالمؤسسة.

3-2) المسؤولية التأديبية:

نصت المادة (63) من قانون 10-01 على مايلي "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم, عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم.وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها, وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها, في:

- الإنذار ؛
- التوبيخ ؛
- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (6) أشهر ؛
- الشطب من الجدول.

يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة, طبقا للإجراءات المعمول بها."[1]

[1] قانون 10|01 , مرجع سبق ذكره, المادة 63.

4-2) الفرق بين مسؤوليات محافظ الحسابات:

يمكن أن نوضح الفرق بين الأشكال الثلاثة من المسؤوليات التي يتحملها محافظ الحسابات جراء ممارسته لمهمة عادية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): الفرق بين الأشكال الثلاثة لمسؤوليات محافظ الحسابات

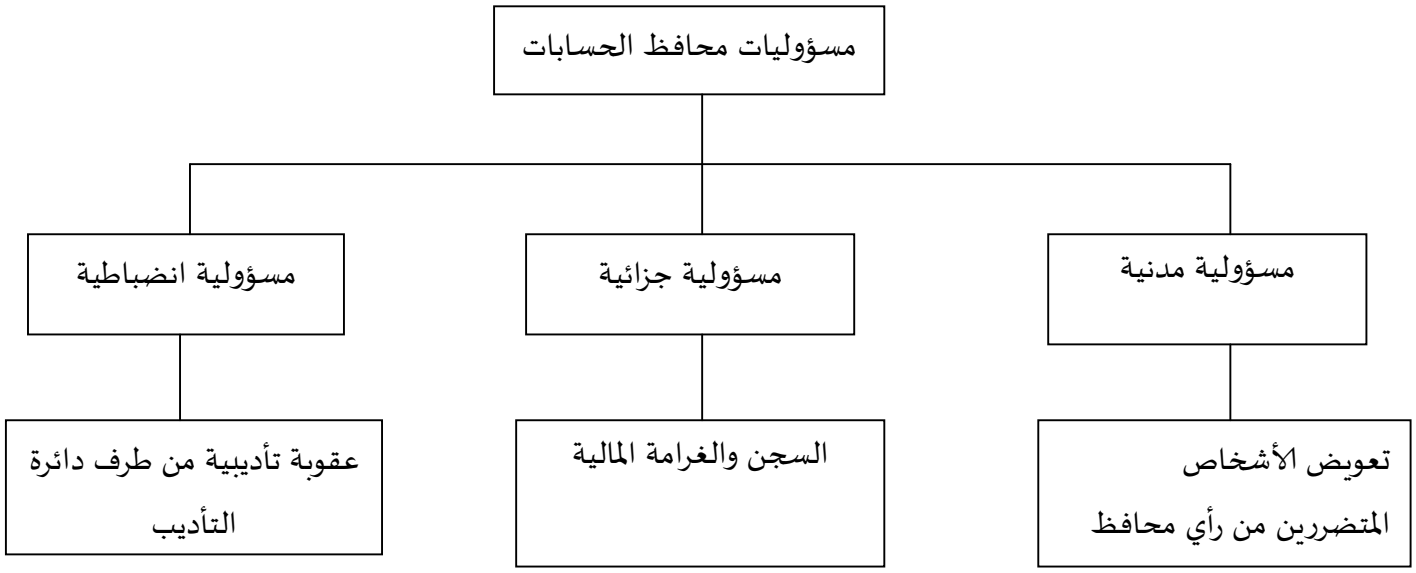

المصدر: عمر شريقي, مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة سطيف 01, العدد 12, 2012, ص95.

المطلب الثاني: معايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر.

ينبغي على محافظ الحسابات إتباع توصيات إلزامية ، ومنه مجلس الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين السهر على تطبيقها من طرف أعضائه.

وتتمثل معايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر:[1]

1- قبول المهمة بداية العمل:

على محافظ الحسابات في البداية التأكد من توفر عدة شروط أهمها:

- سلامة تعيينه وأنه لم يقع في الحالات المتعارضة والممنوعة المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات؛
- عليه الحصول على قائمة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس إدارة المؤسسات الحليفة وكذا قائمة شركاء الحصص العينية إن وجدت؛
- التأكد من أنه سيؤدي مهمته باستقلالية تامة وخاصة اتجاه مسؤولي المؤسسة التي سيراقبها.

2- ملفات العمل:

إن كون المراجعة مستمرة، فإن ذلك يجعل المحافظ مضطر إلى مسك ملفين ضروريين للقيام بالمهمة هما الملف الدائم والملف السنوي، فوجودهما يمثل بنك معلومات دائم وأدلة إثبات يسمح بالإشراف على أعمال مساعديه ودليل على إتباع معايير الأداء المهني المتفق عليها جهويا ودوليا.

3- التقارير:

أكد المشرع الجزائري في القرار المؤرخ في 24 جوان2010 ، المحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، المتضمن مهام محافظ الحسابات كالمصادقة على الحسابات السنوية ومراجعة صدق وتطابق المعلومات لتحرير تقرير عام يوجه إلى الجمعية العامة للمساهمين.

[1] تمار خديجة, مجلة بعنوان تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر ومقارنتها مع الدول المغاربية (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية)، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد الثامن مستغانم، 2017 ، ص439.

4-التصريح بالأعمال غير الشرعية:

قد يعثر محافظ الحسابات على أعمال غير شرعية أثناء المراجعة والمراقبة ، حماية ودفاعا على مصالح المساهمين، المستخدمين والمتعاملين مع المؤسسة المعنية، فعلى المحافظ باعتباره مساعدا للعدالة، أن يحقق في القضية ويخبر وكيل الجمهورية في أقرب وقت ممكن، على أن ينشرها في تقريره العام الذي سيقدم للجمعية العامة للمساهمين.

5-إجراءات محافظ الحسابات:

توجد ثلاث مراحل للقيام بعمل المحافظ وهي كالآتي:[1]

- مرحلة التأكد من سلامة تعيينه وتوفر الإمكانيات بجميع أشكالها للقيام بمهمته، إضافة لحصوله على معرفة عامة حول المؤسسة؛
- مرحلة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- مرحلة فحص الحسابات، وقد خصصت لها التوصية السادسة بعنوان" الاجتهادات المهنية الخاصة بمحافظ الحسابات."

6-فحص الحسابات:

هي مرحلة قد تتسع وقد تضيق الأشغال فيها، وذلك حسب النتائج التي توصل إليها المحافظ في المرحلتين السابقتين.[2]

[1] تمار خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 439.

[2] تمار خديجة، نفس المرجع، ص 440.

المطلب الثالث: منهجية إعداد التقارير

يعتبر تقرير محافظ الحسابات نهاية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة بحيث من خلال التقرير يقوم محافظ الحسابات بالتوضيح والتأكيد من خلال الفحص الاختباري أن كافة التنبؤات المستقبلية لسنة N+1 قد أعدت وفقا للقواعد والافتراضات المنطقية التي تعد على أساسها التقديرات الخاصة بأداء المؤسسة.

وسنتناول في هذا المطلب كل الجوانب المتعلقة بتقرير محافظ الحسابات على النحو التالي:

التقرير: هو المنتج النهائي لعملية التدقيق لذا يعرف بأنه:"وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلا لإبداء رأي فني محايد عن ما إذا كانت البيانات المالية التي أعدتها المؤسسة تعطي صورة صحيحة عادلة عن المركز المالي لها ونتائج أعمالها في السنة المالية محل التدقيق."[1]

الفرع الأول: عناصر تقرير محافظ الحسابات:

يحتوي تقرير محافظ الحسابات عادة على العناصر التالية:

أولا: عنوان التقرير(Titre):

ينبغي أن يحتوي التقرير على العنوان المناسب ويفضل استخدام اصطلاح(تقرير محافظ الحسابات) في العنوان, وذلك لتمييز التقرير عن التقارير التي قد تصدر عن الآخرين, مثل تلك الصادرة عن موظفي الشركة, مجلس الإدارة, أو عن المراجعين الآخرين الذين لا يلتزمون نفس متطلبات قواعد المهنة كما يلتزم بها محافظ الحسابات.

ثانيا: الجهة الموجه لها التقرير(Adressée):

ينبغي أن يوجه تقرير محافظ الحسابات بشكل مناسب حسب متطلبات ظروف الارتباط بالمراجعة, ويوجه التقرير عادة إما للمساهمين أو لمجلس إدارة الشركة موضوع المراجعة.[2]

---

[1] أحمد حلمي جمعة, مدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث, مرجع سابق, ص272.

[2] حسين أحمد دحدوح, حسين يوسف القاضي, مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية, الجزء الأول, دار الثقافة للنشر والتوزيع, 2009, ص113.

ثالثا: فقرة تمهيدية(Introductoire Paragraphe)

تحدد الفقرة التمهيدية القوائم المالية التي تشمل تقرير محافظ الحسابات وكذلك تتضمن التمييز الواضح بين مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية ومسؤولية محافظ الحسابات التي تهدف إلى التعبير عن الرأي فيها, فمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية مباشرة في حين مسؤولية محافظ الحسابات غير مباشرة وتتضمن ممارسة الحرص المهني الواجب في أداء عملية المراجعة والتعبير عن الرأي في القوائم المالية.[1]

رابعا: فقرة النطاق(Scope Paragraphe)

وهي نصف في عبارات عامة ومركزة لما قام به محافظ الحسابات, ودون ذكر أي تفصيلات, وبالتحديد تبين هذه الفقرة ما إذا كانت عملية المراجعة قد أنجزت وفقا لمبادئ المراجعة المقبولة قبولا عاما, وتبين أيضا أن هذه المعايير تتطلب تخطيط المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بخلو القوائم المالية من أي تحريف جوهري, وفي حالة وجود قيود جوهرية على نطاق الفحص, فإنه يجب الإشارة إليها في هذه الفقرة وذلك على أن يتم توضيحها بصورة أكبر في فقرة وسيطة بتقرير المراجعة تقع بين فقرة النطاق وفقر الرأي.

خامسا: فقرة الرأي(Opinion Paragraphe)

وفي هذه الفقرة ينقل محافظ الحسابات لمن يهمهم الأمر استنتاجاته في القوائم المالية التي قام بفحصها, والتي تقوم على أساس من أدلة المراجعة التي جمعها.

سادسا: الفقرة التوضيحية(Explanter Paragraphe)

وهي فقرة يقوم بإضافتها محافظ الحسابات للتقرير حسب الظروف, وذلك لتوضيح بعض الجوانب المرتبطة بهذه الظروف, وإذا ما استخدم محافظ الحسابات هذه الفقرة لتوضيح السبب وراء تبنيه لرأي متحفظ أو معاكس, فإن هذه الفقرة تضاف بعد فقرة النطاق, أما في حالة الامتناع عن إبداء الرأي فإن هذه الفقرة تضاف بعد الفقرة التمهيدية أما إذا كانت الظروف التي يتم توضيحها لا تؤثر على إبداء محافظ الحسابات لرأي نظيف فإن الفقرة التوضيحية تأتي بعد فقرة الرأي, وذلك كما في الحالات التالية:

- ❖ إشارة محافظ الحسابات إلى مقدرة المشروع على الاستمرار.
- ❖ وجود قيود على المبادئ أو عدم الاتساق في تطبيقها يوافق عليه محافظ الحسابات.
- ❖ التركيز على عمليات أو علاقات تم الإفصاح عنها, وذلك لتوجيه نظر واهتمام قارئي التقرير نحوها نظرا لأهميتها.

[1] طارق عبد العال حماد, موسوعة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية, الجزء الثالث, الدار الجامعية للنشر, مصر, 2007, ص 99.

سابعا: توقيع محافظ الحسابات(Signature)

يجب أن يوقع التقرير من قبل محافظ الحسابات, وذلك حتى يمكن التأكيد على قبول محافظ الحسابات مسؤوليته.

ثامنا: تاريخ التوقيع(Date)

يجب تأريخ التقرير بذلك التاريخ الذي أكمل فيه مراجع الحسابات إجراءات الفحص الميداني, ويعتبر التاريخ مهما لأنه يمثل حدود الزمن على مسؤولية محافظ الحسابات على الأحداث التي تقع بعد انتهاء الميزانية العمومية.[1]

وفيما يلي نموذج لتقرير محافظ الحسابات وفقا لما تتطلب معايير المراجعة الدولية:

[1] عبد الفتاح محمد الصحن, محمود ناجي درويش, أصول المراجعة, الدار الجامعية, مصر, 2000, ص ص 496,495.

الشكل رقم 03: التقرير النظيف النموذجي

اسم التقرير ← تقرير محافظ الحسابات

المخاطبون ← إلى مساهمي الشركة...

فقرة المقدمة ← قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي للشركة...المرفقة والمعدة في 12/31/ن, والقوائم المرتبطة بها, وهي: قائمة الدخل, وقائمة التدفقات النقدية, المعدة عن ذات السنة.

وتقع مسؤولية إعداد القوائم المالية المذكورة أعلاه على عاتق إدارة الشركة, أما مسؤوليتنا فتتمثل في التعبير عن رأينا عن تلك القوائم تأسيسا على مراجعتنا.

فقرة المجال ← قمنا بإجراء المراجعة طبقا لمعايير المراجعة الدولية(أو يشار إلى المعايير والممارسات الوطنية المناسبة), وتتطلب هذه المعايير أن يتم تخطيط وتنفيذ المراجعة مما يؤدي إلى التوصل إلى تأكيد مناسب عن ما إذا كانت القوائم المالية لا يوجد بها تحريف يتسم بالأهمية النسبية, وتشمل المراجعة بناء على أساس اختباري جمع الأدلة التي تدعم القيم والإفصاح بالقوائم المالية, كما تشمل المراجعة أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الجوهرية التي توصلت الإدارة إليها وتقييم مدى سلامة العرض في القوائم المالية كوحدة, ونعتقد أن المراجعة التي قمنا بها توفر لنا أساسا مناسبا لإبداء الرأي.

فقرة الرأي ← في رأينا أن القوائم المالية توفر صورة صادقة وعادلة(أو تعرض بعدالة) وفق كافة جوانب الأهمية النسبية عن المركز المالي للشركة....في 12/31/ن ونتائج العمليات والتدفقات من نفس الفترة طبقا للمعايير الدولية للتقرير المالي.

اسم محافظ الحسابات ← .....

تاريخ التقرير ← في..../.../.... العنوان.....

المصدر: أمين أحمد السيد لطفي, التطورات الحديثة في المراجعة, الدار الجامعية, مصر, 2007, ص649.

أنواع تقارير محافظ الحسابات:

توجد أنواع كثيرة من التقارير ولكن أكثرها استعمالا هي:

أولا: التقرير المختصر

هو الذي يرتبط دائما بالقوائم المالية ويهدف أساسا إلى تقديم الحقائق المالية بطريقة مختصرة.

ثانيا: التقرير المطول

يعد بواسطة محافظ الحسابات بناء على طلب إدارة الشركة عندما ترغب في الحصول على تسهيلات بنكية من البنوك ومانحي الائتمان حيث تطلب تلك الجهات معلومات إضافية وتتمثل في نشاط الشركة المالي لمدة 5سنوات أو عشرة سنوات سواء لقائمة الدخل أو المركز المالي أو قائمة التدفقات النقدية.[1]

ثالثا: التقرير العام حول المصادقة على الحسابات السنوية:

يتضمن هذا التقرير مايلي:

- التذكير بكيفية وتاريخ تعيين محافظ الحسابات.
- التعرف على المؤسسة والدورة موضوع المراجعة.
- الوثائق المالية التي خضعت للمراجعة والتي يجب أن تمضى وترفق بالتقرير كملاحق.
- التذكير بمعايير الأداء المهني وأهدافها, ومدى احترامها في هذه المهمة.
- عرض الأخطاء والنقائص المكتشفة لكل وضوح مع ذكر آثارها بالأرقام على النتيجة.
- المصادقة على المعلومات المقدمة من طرف مجلس الإدارة والخلافات المحتمل أن تكون حول المعلومات الإضافية التي طلبها من هذا المجلس.
- أسباب التعديلات المحتملة والتي تخص الطرق المتبعة في التقييم وطرق إظهار القوائم المالية مع تبيان آثار هذه القوائم.
- خاتمة واضحة لمحافظ الحسابات يصادق فيها على الحسابات بدون تحفظ أو بتحفظ أو يرفض المصادقة بأدلة.

على محافظ الحسابات إعطاء رأيه بصفة خاصة حول:

❖ قائمة ال5أو ال10 الموظفين الأوائل ذوي الأجور الكبيرة في المؤسسة والمدفوعة خلال دورة المراقبة.

[1] يوسف محمود جربوع, مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق, مرجع سبق ذكره, ص266.

- ❖ الأوضاع الممكن أن تهدد الاستمرارية في النشاط.
- ❖ المساهمة في رؤوس أموال شركات أخرى التي قامت بها المؤسسة إن وجدت.
- ❖ المخالفات المرتكبة من طرف المجلس أو أي موظف في الشركة التي ينبغي التصريح بها لوكيل الجمهورية.

رابعا: التقرير الخاص

إن التقرير يتعلق بالاتفاقيات المبرمة, خلال الدورة والمسموح بها قانونا, بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع المسؤولين في المؤسسة ومع الغير, صرح بها لمحافظ الحسابات, ويتضمن هذا الأخير مايلي:

- ❖ قائمة الاتفاقيات, طبيعتها وموضوعها, المقدمة للمصادقة عليها من طرف الجمعية العامة للمساهمين.
- ❖ قائمة المستفيدين منها.
- ❖ شروط إبرامها.
- ❖ الرأي حولها.

على محافظ الحسابات قبل كتابة التقرير الخاص التأكد من عدم وجود اتفاقيات أخرى لم يخبر بها وذلك بعد الإطلاع على محاضر مجلس الإدارة, وكذا حسابات القروض والحسابات الجارية. وفي حالة عثوره على اتفاقيات مبرمة ممنوعة, عليه تبيان ذلك في تقريره العام السابق حول الحسابات. ومهما يكن فحتى في حالة غياب الاتفاقيات على محافظ الحسابات كتابة التقرير الخاص وذكر غيابها فيه.[1]

ومن خلال التقارير سالفة الذكر يتضح أن لمحافظ الحسابات أربع أنواع من الرأي وهي:[2]

1) الرأي بدون تحفظ(رأي نظيف):

يصدر محافظ الحسابات الخارجي المستقل رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي راجعها إذا توفرت لديه أربعة شروط هي:

- ❖ أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.
- ❖ عدم وجود أخطاء تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي.
- ❖ أن يبدد محافظ الحسابات أي شك أو غموض بأن قائمة الدخل والمركز المالي هي مبالغ صحيحة وتمثل واقع الشركة المالي الحقيقي.
- ❖ حصول المراجع الخارجي على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية السنة المالية.

[1] محمد بوتين, المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر,2005, ص ص 48,52.

[2] يوسف محمود جربوع, مرجع سابق, ص ص 260, 265.

2) الرأي بتحفظ:

يصدر التقرير متحفظا أو مقيدا عندما يذكر محافظ الحسابات في تقريره بعض الملاحظات أو التحفظات التي يكون القصد منها لفت النظر إلى أنه لم يكن قادر على القيام بالفحص وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها, ومن الظروف أو الأسباب التي تجعل محافظ الحسابات يتحفظ في تقريره نذكر منها مايلي:

- ❖ تحفظات تتعلق بالثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية.
- ❖ تحفظات تتعلق بوجود قيود على نطاق الفحص أي محدودية مجال الفحص الذي قام به.

3) الرأي السلبي(المعاكس):

هو عكس التقرير النظيف, ويستخدم عادة في الأحوال التي لا تمثل فيها القوائم المالية لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي تمثيلا عادلا وصادقا يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

أن يحصل على الأدلة والبراهين اللازمة لتبرير رأيه المعاكس ويبين ذلك في فقرة توضيحية مستقلة في تقريره.

4) الامتناع عن إبداء الرأي:

يعني الامتناع عن إبداء الرأي أن محافظ الحسابات لا يستطيع إعطاء رأيا فنيا عن القوائم المالية موضوع المراجعة, ويمتنع محافظ الحسابات عن إبداء رأيه إذا ما واجه الحالات التالية:

- ❖ وجود قيود مفروضة على عمل محافظ الحسابات تفرض عليه من طرف إدارة الشركة, وذلك بعدم تمكينه من حضور عملية الجرد, أو عدم تمكينه من الاتصال بالعملاء المدينين على المصادقات بصحة أرصدتهم مع الشركة موضوع المراجعة.
- ❖ وجود أحداث مستقبلية تؤثر على الحسابات, فإذا تأثرت القوائم المالية تأثيرا جوهريا بأحد الأحداث غير المؤكدة التي يمكن التكهن بنتائجها المستقبلية, مثل دعاوي قضائية مرفوعة ضد الشركة, أو تعدي الشركة على حقوق الاختراق لشركة أخرى, أو قضية من عمال الشركة يطالبون بدفع تعويضاتهم, أو الشك في استمرارية الشركة بأعمالها الاعتيادية القادمة.
- ❖ في حالة قيام زميل آخر لمحافظ الحسابات الرئيسي بمراجعة بعض القوائم المالية, ففي هذه الحالة يمتنع عن إبداء الرأي عليها, ويجب على محافظ الحسابات الرئيسي في حالة أداء خدمات المراجعة للشركة محل المراجعة أن يوضح بدقة في تقريره ما أداه من أعمال ويحدد مدى مسؤوليته حتى لا يظن الغير أن هذا يعني أداء المراجعة بكاملها, وتحديد المسؤولية يعتبر من الأمور الهامة لمحافظ الحسابات حتى لا يحمل نفسه مسؤوليات هو أصلا غير مسؤول عنها.

- عندما يتعذر على محافظ الحسابات الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة لإبداء رأيه الفني المحايد عن عدالة ووضوح القوائم المالية, فإنه لا يبدي رأيا عن هذه القوائم المالية, غالبا ما ترجع أسباب الامتناع عن إبداء الرأي إلى تصنيف نطاق الفحص الذي يجريه محافظ الحسابات, أو بسبب وجود عناصر هامة.لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سيبدي محافظ الحسابات رأيه فيها.

وحتى يكون رأي محافظ الحسابات سليما وملائما ومقبولا من الناحية الفنية لابد أن يتصف بمجموعة من الخصائص الهامة منها مايلي:[1]

- أن يكون مبنيا على الكفاءة المهنية والمهارة المطلوبة لإنجاز برنامج عمل محافظ الحسابات.
- أن يكون رأيا محايدا وغير متحيز لطرف ما على حساب طرف آخرون لا يتأثر بأية ضغوط قد تقع على محافظ الحسابات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- أن يكون رأيا واقعيا يعبر عن نتائج واقعية حدثت فعلا ويعبر عن شخصية محافظ الحسابات الذاتية ووفقا لما قام به ومارسه من أعمال.
- أن يكون أساس رأي محافظ الحسابات الدراسة والتحليل بأن يسبق اقتناع محافظ الحسابات بالرأي وإبدائه له وقيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها في مجال تنفيذ برنامج المراجعة.
- يجب أن يكون أساس إبداء الرأي بطريقة ملائمة وسليمة أن يقوم محافظ الحسابات بتجميع أدلة الإثبات اللازمة والملائمة والكافية لتكوين هذا الأساس وبالتالي إبداء وتقرير الرأي.
- بأن يكون رأيا واضحا ومفهوما ومعبرا بما فيه الكفاءة عن جميع المعلومات والبيانات والنتائج الهامة بطريقة لا تحتمل اختلاف التأويل وكذلك أن نستخدم في صياغة الرأي المصطلحات الفنية الأكثر شيوعا في محيط المهمة.
- يجب أن يكون رأيا شاملا لكافة الملاحظات ونتائج عملية المراجعة.
- يجب أن يكون رأيا دقيقا وقاطعا حتى يتمكن الاعتماد عليه في مجال اتخاذ بعض الإجراءات أو القرارات.
- يجب مراعاة توقيت إبداء الرأي بأن يقدم في وقت مناسب لمختلف الأطراف حتى يمكن الاستفادة منه.
- يجب مراعاة التفصيل والإيجاز في كتابة وإعداد الرأي من خلال تقرير المراجعة بأن يعد الرأي بتفصيل غير ممل وبإيجاز غير مخل أي أنه لا يجب أن يبعث الملل عند دراسته أو قراءاته ويخل بالهدف الرئيسي منه وهو إظهار النتائج الهامة لعملية المراجعة.

[1] محمد السيد سرايا, مرجع سابق, ص ص 68, 69.

بالإضافة إلى التقرير العام والتقرير الخاص يكتب محافظ الحسابات تقارير أخرى:

- تقرير حول المراقبة الداخلية.
- تأشيرة محافظ الحسابات.
- تقرير حول الحسابات المجمعة.

المبحث الثالث:الميكانيزمات المتبعة من طرف محافظ الحسابات لتقييم الرقابة الداخلية

تمهيد:

لقد سبق وأوردنا أن نظام الرقابة الداخلية يضم الرقابة الإدارية والمحاسبية، وأنظمة الضبط الداخلي.كما أنه يجب على المحافظ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعملة في المشروع تحت التدقيق وذلك من أجل تحديد نطاق عملية التدقيق وكمية الاختبارات وحجم العينات، فهل عليه دراسة وتقييم وسائل ومقاييس وإجراءات الأنظمة الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي والتي تكون في مجموعها نظام الرقابة الداخلية؟

المطلب الأول: مسؤولية محافظ الحسابات في تقييم الرقابة الداخلية

لقد أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين رأيه في هذا المجال على النحو التالي:[1]

1) الرقابة الإدارية:

لا يعتبر محافظ الحسابات مسؤولا عن فحص وتقييم وسائل ومقاييس هذا النوع من فروع الرقابة الداخلية لأنه يهدف إلى تحقيق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة وضمان تنفيذ السياسات الإدارية طبقا للخطة المرسومة .وكذلك فإن وجود أنظمة هذه الرقابة الإدارية أو عدمه لا يؤثر تأثيرا مباشر على برنامج التدقيق الذي يضعه المحافظ للسير على هداه، ولا على كمية الاختبارات التي يحددها ليلتزم بها في عمله، ولكن إذا تبين للمحافظ في ظروف معينة، أن بعض وسائل الرقابة الإدارية لها علاقة أو تأثير على مدى دلالة الحسابات الختامية أو القوائم المالية موضوع التدقيق أو على نتيجة الأعمال والمركز المالي يجب عندها دراسة تلك الأنظمة والوسائل وتقييمها.

2) الرقابة المحاسبية:

يعتبر محافظ الحسابات مسؤولا مسؤولية كاملة عن فحص وتقييم وسائل وأنظمة هذا الفرع من فروع الرقابة الداخلية، لما لهذه الأنظمة أو الوسائل من تأثير مباشر وارتباط وثيق بطبيعة عمل محافظ الحسابات، والأهداف الواجب تحقيقها من عملية التدقيق الخارجي، فالرقابة المحاسبية بوسائلها ومقاييسها المتعددة، تهدف إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والحسابات

[1] خالد أمين عبد الله, علم تدقيق الحسابات(الناحية النظرية والعلمية), مرجع سبق ذكره, ص ص 173, 174.

الختامية والقوائم المالية ودرجة الاعتماد عليها، ولاشك أن دقة هذه البيانات المحاسبية وخلوها من الأخطاء يؤثر تأثيرا مباشرا وواضحا على درجة إفصاح الحسابات الختامية والقوائم المالية ومدى دلالتها على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتي تعتبر هدفا أساسيا ترمي إلى تحقيقه من وراء التدقيق الخارجي .وكذلك فإن الأهداف الموجودة سيؤدي بالتبعية إلى أن يزيد المحافظ من كمية الاختبارات وأن يتوسع في نطاق تدقيقه للدفاتر والسجلات.

3) الضبط الداخلي:

فيما يخص نظام الضبط الداخلي فيعتبر محافظ الحسابات مسؤولا عن فحص وتغيير أنظمة الضبط الداخلي، وكما هو معروف أن نظام الضبط الداخلي هو أنظمة الضبط والرقابة على العمليات اليومية للمؤسسة والذي يؤدي إلى عمل أي موظف يتم إكماله والتحقق من صحته من قبل موظف آخر حيث أن ذلك يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والغش بسهولة، وبما أن محافظ الحسابات مسؤولا عن عملية اكتشاف الأخطاء والغش والاختلاس فإنه بذلك يعتبر مسؤولا عن فحص نظام الضبط الداخلي.[1]

المطلب الثاني: التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي عندها يبدأ محافظ الحسابات عمله، وعلى ضوء ما يتجلى عنه فحصه لأنظمتها المختلفة يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينات المناسب.

ولا يقتصر فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لأي مشروع على تلك الأنظمة كما وضعتها الإدارة، بل يتعداها إلى دراستها كما هي منفذة، لذلك يجب على محافظ الحسابات أن يقوم بمجموعة الخطوات لإتباع مجموعة الوسائل للقيام بعملية التدقيق.

[1] دحمان عبد الرحمن, ريحان محمود, دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية, دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات بعين الدفلى, مذكرة لنيل شهادة الماستر, غير منشورة, قسم العلوم المالية والمحاسبية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, عين الدفلى, 2017/2016, ص ص 24, 25.

1) خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يمكن أن يقوم محافظ الحسابات بدراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل الفحص من خلال الخطوات التالية:[1]

1-1) الخطوة الأولى:

فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية، يجب على محافظ الحسابات أن يحقق المعرفة الكافية عن نظام الرقابة الداخلية(النظام المحاسبي وأساليب الرقابة)عن طريق الاستفسار من الأشخاص داخل المؤسسة، وكذلك الرجوع إلى المستندات التي توصف نظام الرقابة الداخلية.

تهدف عملية التقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية إلى تحديد النواحي التي يرغب المحافظ الاعتماد عليها في عملية التوقف.

2-1) الخطوة الثانية:

تحديد مخاطر الرقابة، يمكن لمحافظ الحسابات أن يقوم بذلك عن طريق مواطن الضعف والقوة ويجب تسجيلها وتوثيقها وضمها لأوراق التدقيق، كذلك يجب أن توفق مواطن الضعف والقوة فيما يسمى بأوراق التدقيق الجسر، وقد سميت بذلك لأنها تربط نتائج تقييم النظام بالإجراءات اللاحقة للتدقيق، وقد نص المعيار (400)من معايير التدقيق على أنه عند تطوير خطة التدقيق الشاملة، على المحافظ تقدير المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية.

3-1) الخطوة الثالثة:

اختبارات الالتزام، تهدف إلى التحقق من أن أساليب الرقابة في المؤسسة تطبق نفس الطريقة التي وضعت بها، وأن الموظفين في المؤسسة ملتزمون بتطبيق إجراءات وأساليب الرقابة؛ تهتم اختبارات الالتزام بالدرجة الأولى بثلاث عوامل من أساليب الرقابة:[2]

- تكرار القيام بإجراءات الرقابة الضرورية، قبل أن يتقرر الاعتماد على أساليب الرقابة الداخلية ومن ثم تخفيض اختبارات التحقق يجب أن يكون قد تم الالتزام بالإجراءات المعدة مقدما؛

[1] غسان فلاح المطارنة, مرجع سابق, ص ص, 214, 215.

2 غسان فلاح المطارنة, المرجع نفسه, ص ص 215, 216.

- جودة تنفيذ إجراءات الرقابة وحتى مع تنفيذ إجراء الرقابة، فقد يكون من الضروري انجازه بطريقة معينة لأنها هي الطريقة الصحيحة؛
- الأفراد الذين يقومون بإجراء الرقابة، يجب أن يكون الشخص المسؤول عن إجراء الرقابة مستقلا عن الوظائف التي لا يجوز ضمها إلى عمله وذلك لتصبح الرقابة فعالة، ويتحقق ذلك عن طريق الفصل بين الواجبات. يجب على محافظ الحسابات التحقق من جدية تطبيق النظام للتأكد من صحة الالتزام بإجراءات الرقابة المؤيدة بمستندات عن طريق أخذ عينة، ومن الممكن أن تكون خطوات الالتزام بإجراءات الرقابة على النحو التالي :أن يتم تحديد أهداف التدقيق، أن يتم تعريف وتحديد مجتمع الدراسة، أن يحدد الصفات المراد اختبارها والانحرافات عنها، أن يتم تحديد حجم العينة، أن يقوم باختيار العينة، أن يتم فحص إجراءات الرقابة، والخطوة الأخيرة تقييم أدلة الإثبات.[1]

[1] غسان فلاح المطارنة, مرجع سابق, ص216.

الشكل رقم 04: مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

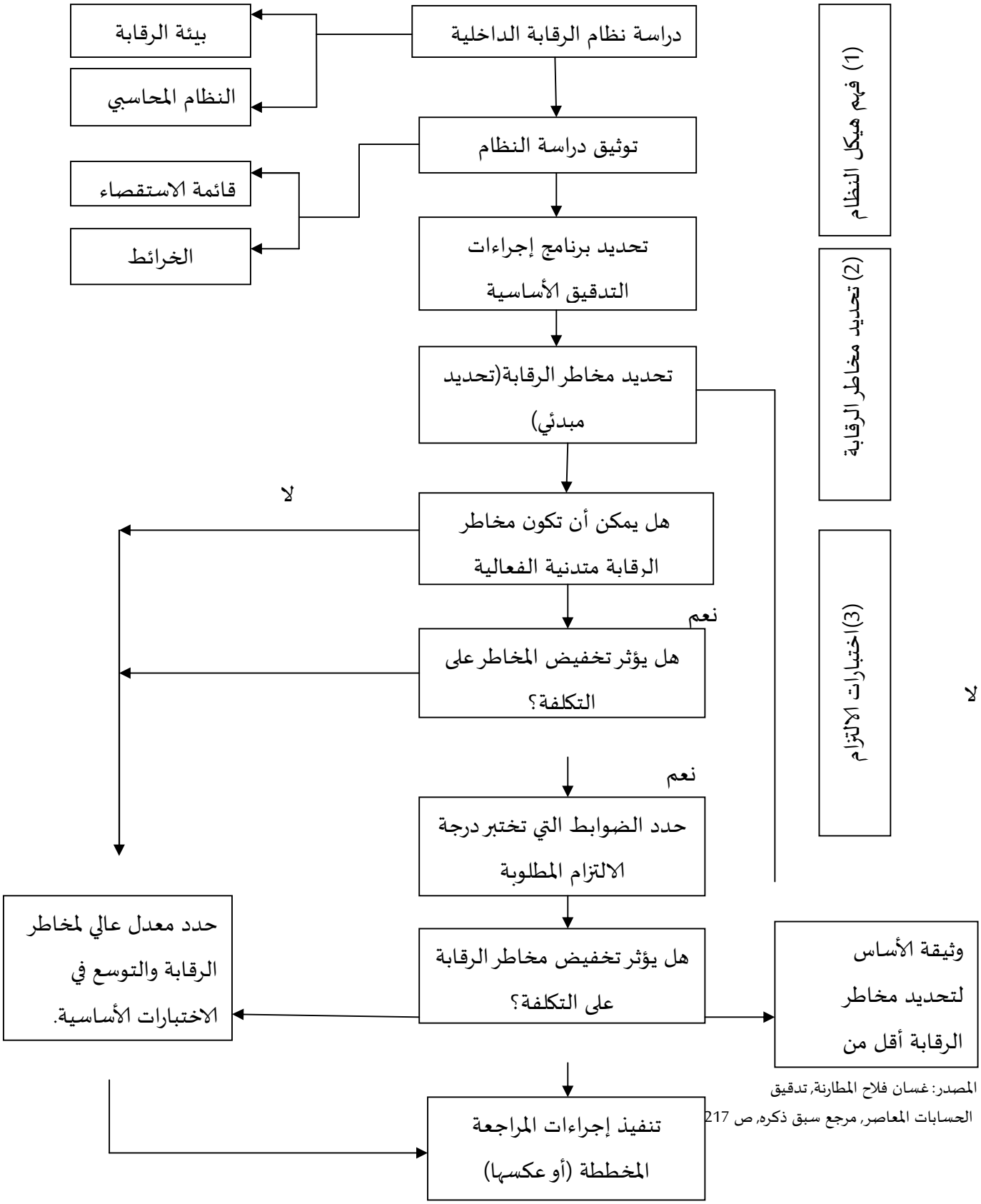

المصدر: غسان فلاح المطارنة, تدقيق الحسابات المعاصر, مرجع سبق ذكره, ص 217

2) شروط وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية:

لا يمكن تقييم نظام الرقابة الداخلية إلا بتطبيق العديد من الشروط، واستخدام مجموعة من الطرق.

2-1) شروط تقييم نظام الرقابة الداخلية:

إن عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية سواء كانت تمهيدية أو معمقة تكون مفيدة عندما تتم حسب مايلي:[1]

- تحديد أنواع المخاطر المتعلقة بأهداف المراقبة التي يمكن تفاديها من خلال نظام مراقبة فعال؛
- تحديد عملية المراقبة بواسطة فحص الإجراءات والتعليمات الموجهة للمستخدمين؛
- توثيق نتائج هذا الفحص من خلال رسوم بيانية أو خرائط تتبع نظام الرقابة الداخلية؛
- التأكد من إلمام المحافظين بنظام الرقابة الداخلية من خلال اختبار المسار.

2-2) طرق(أساليب)تقييم نظام الرقابة الداخلية:[2]

لا يقتصر فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لأي مؤسسة على تلك الأنظمة، ومن الوسائل التي يستخدمها المحافظون للتعرف على النظام المطبق ما يلي :الاستبيان، الملخص التوكيدي، التقرير الوصفي،

دراسة الخرائط التنظيمية، فحص النظام المحاسبي.

وعليه فإنه يجب على محافظ الحسابات دراسة نظام الرقابة الداخلية من خلال ثقة النظام المحتملة إذا اتضح بعد ذلك أنها تسير بشكل فعال على مستوى التطبيق.

أ) الاستبيان:

وهو عبارة عن أسئلة استفسارية لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية .وتقدم هذه القائمة للموظفين المختصين للإجابة عليها وردها إلى المحافظ الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبار والمعاينة .ويتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة بحيث تدل الإجابات "نعم " على أنظمة دقيقة للرقابة والإجابة" لا "على أنظمة ضعيفة.

ومن مزايا الاستبيان ما يلي :سهولة التطبيق، مرونة الأسئلة بما يضمن إبراز معظم خصائص النظام، توفير الوقت حيث يستغني المحافظ عن إنشاء برنامج جديد بكل عملية تدقيق منفردة.

---

[1] خلف الله الوردات, التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية, دار الوراقة, الطبعة الأولى, عمان, الأردن, 2006, ص145.

[2] خلف الله الوردات, المرجع نفسه, ص ص 148, 149.

ب -الملخص التذكيري:

يقوم المحافظ هنا بوضع قواعد وأسس نظام الرقابة الداخلية السليم وطرق تحديد أسئلة واستفسارات. حيث تمتاز هذه الطريقة بالاقتصاد بالوقت ولكن تؤخذ على هذه الطريقة بأن لا يتم التدوين الكتابي والأمر متروك لكل محافظ بأن يضع الأسس التي يراها مناسبة.

ج - أسلوب التقرير الوصفي:

بموجب هذا الأسلوب يحصل المحافظ على وصف تفصيلي مكتوب بالإجراءات الرقابية التي تتخذ بالنسبة لكل نوع رئيس من العمليات .وعادة تتم متابعة تدفق كل نوع من العمليات مع تمييز الموظفين الذين يقومون بأداء الأعمال المختلفة، والمستندات التي يتم إعدادها، والسجلات التي يتم الاحتفاظ بها، وتقسيم الواجبات، وبعد إعداد هذا الوصف المكتوب يقوم المحافظ عادة بتلخيص كل جزء رئيس من أجزاء النظام ك(قوي)أو(كاف)أو(ضعيف).[1]

د -خرائط التدفق:

تعد خريطة التدفق أداة هامة لدراسة إجراءات أي عملية معينة خاضعة للتدقيق، ولذلك تتميز بأنها تعطي فكرة دقيقة عن نظام العميل، والتي تكون نافعة للمحافظ كأداة تحليلية، لأنها تعد رسما تخطيطيا.

وتتكون خريطة التدفق من الرموز المشتقة من الأشكال التي أعدها المعهد الأمريكي للمعايير ومن هذه الرموز Symboles كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] حسين أحمد دحدوح, حسين يوسف القاضي, مراجعة الحسابات المتقدمة(الإطار النظري والإجراءات العملية) , دار الثقافة, عمان, الأردن, الطبعة الأولى, 2006, ص 299.

الشكل رقم 05 : الرموز الأساسية والمتخصصة في خرائط التدفق

الرموز الأساسية:

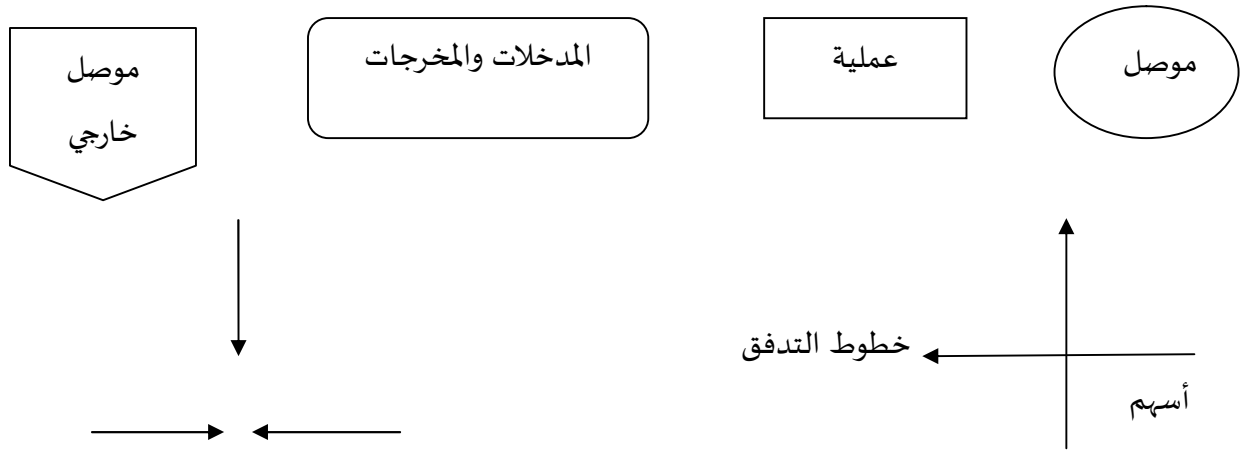

الرموز المتخصصة:

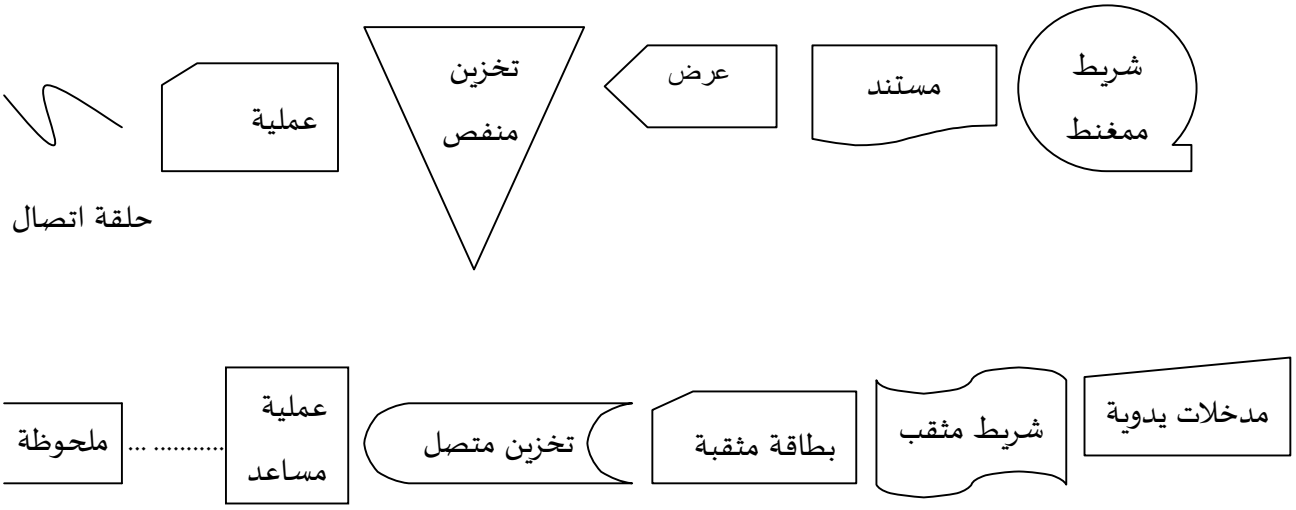

المصدر:أحمد حلمي جمعة, المدخل إلى التدقيق الحديث, ص111.

هـ -فحص النظام المحاسبي:[1]

وهنا يحصل محافظ الحسابات على قائمة السجلات المحاسبية وأسماء المسؤولين عن إنشائها، وعهدتها وتدقيقه، وقائمة ثانية بطبيعة المستندات والدورة المستندية....الخ، ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية، وتتميز هذه الطريقة بأنها ترتكز على الظروف الخاصة لكل وسيلة، ويعاب عليها أنها قد تصبح مطولة في المؤسسات الكبيرة وخاصة إذا قام محافظ الحسابات بالتحري بخصوص الموظفين، السجلات وغيرها.

ونشير إلى أنه بإمكان محافظ الحسابات أن يجمع بين وسيلتين أو أكثر من وسائل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، فالهدف من وراء استعمال أي وسيلة كانت هو التوصل إلى الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل، وأن الوسيلة مجرد إجراء عادي لأن الجزء المهم يتمثل في مقدرة محافظ الحسابات على استعراض نتائج ذلك الإجراء والخروج بحكم دقيق حول النظام.

المطلب الثالث: محافظ الحسابات والرقابة الداخلية

إن هدف المراجعة من دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية, هو تحسين وتعديل الإجراءات الرقابية, الموضوعة من طرف الإدارة ويهدف بالدرجة الأولى إلى السهر على حماية أصولها, وممتلكاتها من الضياع والإهمال, وذلك بمرافقة منفذي الرقابة في تنفيذ المهام والمسؤوليات المنوطة بها, وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل والأدوات, وتقديم النصائح والتعديلات حول العمليات التي تم تدقيقها, حيث يمكن تلخيص كيفية قيام محافظ الحسابات بدراسة نظام الرقابة الداخلية فيمايلي:[2]

أولا: الفحص المبدئي:

ويساعد الفحص المبدئي محافظ الحسابات على معرفة مايلي:

- طبيعة النظام المحاسبي في المؤسسة والدورة المحاسبية؛
- طبيعة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة والبيئة الرقابية.

[1] جغدم جمال, دور ومسؤولية محافظ الحسابات في تحسين نظام الرقابة الداخلية, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر, غير منشورة, قسم العلوم المالية والمحاسبية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, مستغانم,2017/2016, ص42.

[2] محمد السيد سرايا, مرجع سابق, ص ص 88, 91.

ثانيا: نتائج الفحص المبدئي

بعد الفحص المبدئي الذي يقوم به محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يمكن أن يصل إلى أحد الاستنتاجين التاليين:

1) الاستنتاج الأول: عدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

ويصل محافظ الحسابات إلى هذا الاستنتاج من خلال نتائج الفحص المبدئي الذي قام به لنظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة على أساس أنه توصل إلى النتائج التالية:

- لا جدوى من دراسة وتقييم النظام القائم بشكل تفصيلي, وأنه وهو بهذا الشكل لا يصلح بصفة عامة في مجال تحديد نطاق الاختبارات الأساسية للتدقيق؛
- أن أي عملية تقييم تفصيلي أو دراسة إضافية للنظام متضمنة اختبار الالتزام بتطبيقه سوف تتكلف نفقات تفوق بكثير المنافع المتوقعة من هذا الفحص أو هذه الدراسة.

وبناء على هاتين النتيجتين يتوقف محافظ الحسابات عن إجراء أية دراسة أو تقييم جديد لنظام الرقابة الداخلية, وبذلك يقوم محافظ الحسابات بتصميم برنامج الاختبارات الأساسية بدون الاعتماد كليا على إجراء من إجراءات الرقابة الداخلية التي تتبعها المؤسسة, وفي هذا المجال يعرض محافظ الحسابات الأسباب الرئيسية لعدم قيامه بدراسة تفصيلية لنظام الرقابة الداخلية.

2) الاستنتاج الثاني: الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

ويصل محافظ الحسابات إلى هذا الاستنتاج عندما يتوصل إلى أن نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة يمكن الاعتماد عليه في مجال وضع برنامج عمله, ولذلك فعليه الاستمرار في فحص وتقييم النظام لتحديد مدى كفاية أساليب وإجراءات الرقابة في تزويده بدرجة معقولة من التأكد بعدم وجود أخطاء ومخالفات جوهرية.

ثالثا: التقييم النهائي

يقوم محافظ الحسابات بإجراء التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة على ضوء تقييمه المبدئي لهذا النظام ونتائج اختبارات الالتزام بالإجراءات والسياسات الرقابية, وبناء على التقييم النهائي يستطيع محافظ الحسابات أن يحكم على عنصرين من عناصر التدقيق هما:

- تحديد مقدار الأدلة المفصلة التي تتعلق بأرصدة القوائم المالية اللازم الحصول عليها,ويكون هذا المقدار ذو أهمية رئيسية لعملية التدقيق؛
- التعرف على مواطن ضعف النظام والتي يجب تبليغها لإدارة المؤسسة, ويعتبر هذا القرار من نتائج عملية اختبار نظام الرقابة الداخلية, حيث ينبغي على محافظ الحسابات عند اكتشاف مواطن ضعف معينة وذاك أهمية أن يقوم بإبلاغ إدارة المؤسسة بذلك بكتابة تقرير يتضمنه بعض التوصيات اللازمة والملائمة للقضاء على مواطن الضعف هذه عند التنفيذ.

رابعا: المخاطر المحيطة بعملية التدقيق الخارجي

يهدف محافظ الحسابات من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ومن خلال إعداد خطة ملائمة لجمع أدلة التدقيق إلى تحقيق بعض الاطمئنان نحو نوعين من المخاطر المتعلقة بإبداء رأيه بخصوص القوائم المالية:

- مخاطر وجود أخطاء جوهرية في السجلات المحاسبية؛
- مخاطر احتمال عدم كفاية اختبارات التدقيق لاكتشاف تلك الأخطاء.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن مهنة محافظ الحسابات هدفها الأساسي هو الفحص والتأكد من صحة البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية, والغرض من هذا الهدف إعداد تقرير يوضح فيه رأيه الفني المحايد حول مصداقية وشفافية القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية, ويشترط فيه أن يكون محايدا ومستقلا عن المؤسسة ذو كفاءة وخبرة عالية حيث يترتب عليه أثناء أدائه لمهامه العديد من الالتزامات التي تؤدي انتهاكها إلى مسؤوليات تقع على عاتق المحافظ وقد تكلفه حريته.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات

تمهيد الفصل:

من أجل تدارك أي نقص قد يلحق بالبحث, عند عرض النتائج الموصل إليها من خلال البحث مع الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة, حيث قمنا بإجراء دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات للوقوف على مختلف مراحل التدقيق, وبما أن لنظام الرقابة الداخلية علاقة وطيدة بمحافظ الحسابات وإعداد التقرير النهائي الذي يمكن من تبيان الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

ولتحقيق ذلك يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات حسب القانون التجاري ومهنة المحاسبة.

المبحث الثالث: إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات.

المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة الميدانية.

سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى المكتب محل الدراسة والمتمثل في مكتب الأستاذ خبير المحاسب ومحافظ الحسابات "كيحل بومدين" من خلال تعريفه, والخدمات التي يقوم بها.

المطلب الأول: التعريف بالمكتب.

هو عبارة عن مكتب بولاية مستغانم الذي يتمتع صاحبه بالإعتمادات التالية:

1) خبير محاسب ومحافظ الحسابات وفقا للاعتماد رقم 344 المؤرخ في أوت2017 الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة بالجزائر.
2) محافظ الحسابات وفق شهادة التنصيب لدى المجلس بتاريخ2019/01/20.

يقوم محافظ الحسابات بتأدية اليمين بالمجلس القضائي لولاية مستغانم, كما يسجل لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عمله بصورة قانونية من خلال إصدار رئيس مفتشية الضرائب, حيث يمثل الرقم الجبائي 1732701003338164 ورقم المادة 2727443011 حيث يقوم محافظ الحسابات بإيداع الملف المتكون من هذه الوثائق لدى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بالجزائر, ويقوم بتسديد مبلغ الاشتراك السنوي المقدر ب 1800000دج لدى الغرفة ومن هنا يصبح مسجل في جدول الغرفة الوطنية.

كما يتميز المكتب بالجدية والانضباط والالتزام في الخدمات التي قدمها ويقدمها لزبائنه وهي ذات جودة عالية, كما قام صاحب المكتب بالتربص الميداني لدى رئيس المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

المطلب الثاني: الخدمات التي يقوم بها المكتب.

يقدم المكتب عدة خدمات أهمها:[1]

1) يقوم المكتب بالمصادقة على حسابات المؤسسات سواء كانت ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسة مساهمة أو جمعيات ثقافية, اجتماعية, أو مهرجانات ولائية.
2) التأكد من مصداقية وصحة الحسابات السنوية, التي تعين الصورة الحقيقية لعمليات الدورة, إضافة إلى فحص الحالة المالية وأصول المؤسسة.
3) التدقيق والتنسيق بين الحسابات السنوية, والمعلومات المدونة في تقارير التسيير.
4) اطلاع المسؤولين أو الجمعية العامة من كل النقائص التي تعرف عليها المدقق والتي تعرقل الاستمرار العادي لنشاط المؤسسة.
5) مسك المحاسبة, المتابعة الجبائية والمحاسبية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين والتصريحات الجبائية والشهرية وإعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية وكل الأعمال الدورية لزبائنه.
6) القيام بالدراسات التقنية والاقتصادية، مثل خدمات التصفية للمؤسسات التي أنهت نشاطها إداريا أو لأسباب أخرى كالإفلاس مثلا.

[1] وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات.

المبحث الثاني: الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات حسب القانون التجاري ومهنة المحاسبة.

يقوم محافظ الحسابات بتدقيق مؤسسة معينة وذلك بتوكيل ولقبول هذا التوكيل أو رفضه هناك اجتهادات يبذلها محافظ الحسابات وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث وذلك في حالة قبول التوكيل والدخول إلى الوظيفة وفي حالة رفضه للتوكيل وبعد ذلك إلى الاجتهادات الدنيا الخاصة بملف العمل ومن ثم الإجراءات المتعلقة بالطريقة التي يتبعها محافظ الحسابات.

المطلب الأول: الإجراءات المبدئية لمحافظ الحسابات في إطار قبول التوكيل أو رفضه.

أولا: قبول التوكيل

يجب أن تكون طريقة عمل محافظ الحسابات حذرة وترتكز على منهجية منذ قبول التوكيل حتى إعداد تقرير مصادقة الحسابات السنوية.

عند الاستشعار بالتوكيل وقبل البدء في الوظيفة, على محافظ الحسابات أن يمتنع من إبداء قبوله بسهولة وهذا قبل أن يضع مسبقا بعض الاجتهادات حيز التنفيذ التي تسمح له بمايلي:

- ❖ تجنب السقوط تحت طائلة التنافي والممنوعات الشرعية والقانونية.
- ❖ التأكد من إمكانية القيام بالمهمة لاسيما الإمكانيات التقنية والبشرية لمكتبه.
- ❖ التأكد من أن التوكيل المقترح لا تشويه مخالفات ومن ثم تجنب المؤسسة المراقبة أخطار بطلان مداولات جمعيتها للمساهمين.

إن هذه التوصية تدرس على ضوء القوانين والتنظيمات السارية المفعول, الاجتهادات الدنيا لمحافظ الحسابات قبل قبول التوكيل والبدء في الوظيفة, حيث يجب على محافظ الحسابات قبل إبداء قبوله للتوكيل الذي يستشعر به, أن يضع حيز التنفيذ الاجتهادات التالية:

- ❖ يتأكد محافظ الحسابات من عدم وقوعه تحت طائلة التنافي والممنوعات الشرعية والقانونية.
- ❖ يطالب محافظ الحسابات القائمة الحالية للمتصرفين الإداريين أو أعضاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة للمؤسسة المراقبة والمؤسسات المنسوبة وإذا اقتضى الأمر قائمة المساهمين بالأموال العينية.
- ❖ وفي حالة استشعار بتبديل محافظ الحسابات معزول عليه أن يتأكد أمام المؤسسة والزميل المعزول أن قرار عزله لم يكن تعسفيا.
- ❖ وفي حالة ما إذا خلف محافظ الحسابات الذي رفض تجديد توكيله, عليه الاتصال بالزميل المغادر لاستعلام عن أسباب عدم قبول تجديد توكيله.
- ❖ يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من أن كفاءات مكتبه تسمح له بالتكفل وبتنفيذ التوكيل بطريقة صحيحة.

- ❖ كما يجب عليه أيضا أن يتأكد من أنه بإمكانه تلبية مهمته بكل حرية لاسيما إزاء مسيري المؤسسة.

ثانيا: الدخول إلى الوظيفة

بعد تلبية الاجتهادات الأولية وقبول التوكيل:

- ❖ يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من شرعية تعيينه حسب الحالة من طرف المجلس العام العادي أو المجلس التأسيسي وفي حالة حضوره في المجلس التأسيسي الذي يعينه, يمضي القوانين العامة إما إذا تم تعيينه من طرف مجلس عام عادي يمضي المحضر مع الملاحظة "قبول التوكيل" وإذا لم يحضر للمجلس يدلي بقبوله للمؤسسة كتابيا.
- ❖ في كل أشكال التعيين يجب على محافظ الحسابات عند قبوله التوكيل الإعلان كتابيا أنه ليس في وضعية التنافي ولا في حالة مخالفة شرعية أو تنظيمية.
- ❖ يجب على محافظ الحسابات أن يعلم عن طريق رسالة مضمونة مع وصل الإيداع الجهة التي قامت بتعيينه في ظرف 15 يوما التالية لقبوله التوكيل.
- ❖ قبل البداية في تنفيذ التوكيل يجب على محافظ الحسابات أن يرسل إلى المؤسسة المراقبة رسالة تشير إلى إجراءات تطبيق توكيل محافظ الحسابات.

هذه الرسالة تشير: مسؤولية المهمة, المتدخلين, طرق العمل المستعملة, فترات التدخل والآجال القانونية التي يجب احترامها, الآجال القانونية لإيداع التقارير, الأتعاب.

- ❖ عند تنفيذ توكيله يجب على محافظ الحسابات الذي تم تعيينه حديثا أن يتصل بسلفه للحصول على كل معلومة تفيده في التكفل بتوكيله بطريقة صحيحة وشرعية.
- ❖ يجب على محافظ الحسابات المغادر أن يسهل لخلفه الدخول إلى الوظيفة وهذا عملا بمبدأ التضامن بين الزملاء.
- ❖ وفي حالة تعدد محافظي الحسابات يلتزم كل واحد من هؤلاء احترام الإجراءات المشار إليها أعلاه وكأنه يتصرف لمفرده.

ثالثا: حالة رفض القبول

إذا تم استشعار محافظ الحسابات بالتكفل بتوكيل أو يحاط علما بتعيينه, رغم وقوعه تحت طائلة التنافي أو الممنوعات القانونية أو التنظيمية, عليه بإعلام المؤسسة بعدم اكتسابه للكفاءة القانونية لقبول هذا التوكيل(رفض مبرر) بواسطة رسالة مضمونة مع مثبت استلام وهذا في ظرف 15يوما من تاريخ عمله بهذا الأمر, إذا لم يكن محافظ الحسابات في حالة التنافي أو امتناع قانوني أو تنظيمي يرفض قبول التوكيل عليه بإتباع الإجراء المنصوص في القانون التجاري, وإذا سبق وإن قامت المؤسسة بإجراء الإشهارات القانونية والتنظيمية عليه أيضا أن يطلب في رسالة رفضه لقبول التوكيل.

المطلب الثاني: الاجتهادات الدنيا الخاصة بملف العمل

إن الطابع الدائم لمهمة محافظ الحسابات تفرض عليه مسك مستندين أساسين إن لم نقل إجباريين في تنفيذ اجتهاداته, ملف دائم ملف سنوي حيث مسك هذه المستندات يسمح لمحافظ الحسابات بمايلي:

- ❖ إتباع طريقة للمراقبة والتأكد من جمع كل العناصر الضرورية للتعبير عن رأي مبرر حول الحسابات السنوية المعروضة لفحصه,
- ❖ أن تكون في حوزته معلومات ذات طابع دائم حول المؤسسة المراقبة طوال مدة التوكيل ومع احتمال تجديده,
- ❖ الاحتفاظ وتوفير إذا اقتضى الأمر بدليل عن الأعمال التي أجريت الاجتهادات والوسائل المستعملة للوصول إلى إبداء رأي حول مدى شرعية ومصداقية الحسابات السنوية,
- ❖ أن تكون طريقة عمله مطابقة للكيفيات المهنية المقبولة على الصعيد الوطني الدولي,
- ❖ الإشراف على العمل الذي أجري من طرف المساعدين.

أولا: الملف الدائم

1) **الشكل والمضمون:** طريقة الترتيب ومضمون الملف الدائم متوقفة على خصائص المؤسسة المراقبة والنظام الداخلي لمكتب محافظ الحسابات, إلا أنه يمكنه التمحور حول الفصول الآتية:

أ) **العموميات الخاصة بالمؤسسة المراقبة:** التي تشير إلى مؤسسة ووحداتها.

ب) **المراقبة الداخلية:** يمكن أن يحتوي هذا الفصل على كل سند يسمح بتقييم بصفة عامة صحة الرقابة الداخلية, والمخاطر العامة(وصف المهام, مجموع أسئلة تخص الرقابة الداخلية, البيانات...).

ج) **معلومات محاسبية ومالية:** النظام المالي والمحاسبي المستعمل, إجراءات محاسبية, مخطط مصالح المحاسبة, حجم العمليات وفقا لطبيعتها, السياسة المالية, طرق وإجراءات تقدير وعرض الحسابات, الحسابات السنوية لنشاطات الثلاث سنوات الأخيرة, حالة الخزينة والتمويل.

د) **معلومات قانونية, ضريبية واجتماعية:** قوانين ومراجع أخرى ذات طابع قانوني, قرار تعيين محافظ الحسابات والأدلة على أن كل الواجبات القانونية المتعلقة بتعيينه تم ملاحظتها, قائمة المساهمين مع عدد الأسهم التي هي في حوزة كل واحد منهم, الوثيقة الخاصة بالنظام الضريبي والاجتماعي للمؤسسة, محاضر الجمعيات والمجالس, تقرير محافظي الحسابات السابقة, العقود الهامة والمراجع القانونية الأخرى.

ه) **الخصائص الاقتصادية والتجارية:** قطاع النشاط, وصف الدورات الأساسية, وصف المؤسسة في الفرع وكذا على مستوى السوق, الزبائن والسياسة التجارية.

و) **معلومات حول الإعلام الآلي:** مخطط مصلحة الإعلام الآلي, التجهيزات والنظم المستعملة, برامج ومراجع منشورة.

2) يمكن للملف الدائم أن ينظم على شكل ملف فرعي يسهل ترتيب المراجع وفحصها, وهكذا يجب فتح ملف فرعي لكل فصل من الفصول المذكورة أعلاه.

3) يمكن إضافة لكل ملف فرعي ملخص المضمون مطبوعا مسبقا.

4) مسك الملف الدائم.

حتى يشكل الملف الدائم مجموعة معلومات مفيدة ذات الطابع الدائم حول المؤسسة المراقبة يستوجب:

- ❖ تعيين الملف الدائم بانتظام كلما طرأ تعديلا على عنصر دائم.
- ❖ اقتضاء المعلومات القديمة والتي لم يعد لها أية فائدة.
- ❖ القيام بتلخيص المراجع ذات الحجم الضخم.

ثانيا: الملف السنوي

1) على عكس الملف الدائم الذي يستعمل طيلة مدة التوكيل وتجديده المحتمل, يتضمن هذا الملف كل العناصر المرتبطة بالمهمة والتي لا يتجاوز استعمالها نشاط المراقبة.

2) يجب أن يحتوي هذا الملف على مجموعة الأعمال المنفذة, المنهجية المتبعة لتنفيذ المهمة والملخص وعناصر المعلومات التي سمحت لمحافظ الحسابات بإبداء رأيه حول درجة الشرعية ومصداقية الحسابات السنوية.

3) يعد هذا الملف ضروري من أجل: تحكم أفضل في المهمة, تدوين الأعمال التي أجريت والاختبارات المعمول بها, التأكد من التنفيذ الكلي للبرنامج بدون إهمال, تبرير الرأي المبدي وتسهيل تحرير التقرير.

4) وبالتالي, يعتبر ذلك دليل إثبات لكل الاجتهادات المطبقة والجدية التي اتصفت بها هذه المهمة أثناء أدائها.

5) **الشكل والمضمون:** يدور الملف السنوي حول الفواصل الآتية:

أ) **تنظيم وتخطيط المهمة:** برنامج عام, قائمة المتدخلين, ميزانية الوقت ومتابعة الأعمال, يومية المتدخلين, تاريخ ومدة الزيارات, مكان التدخل, تاريخ إيداع التقارير.

ب) **تقييم المراقبة الداخلية:** وصف الأنظمة والمخطط المسير ومجموعة الأسئلة الخاصة بالمراقبة الداخلية, تقييم المراقبة الداخلية, قوة وضعف الأنظمة وإجراءات الشركة المراقبة, أوراق العمل, استنتاج مدى الثقة الممنوحة للأنظمة والإجراءات المعمول بها وأثرها على برنامج مراقبة الحسابات.

ج) مراقبة الحسابات السنوية: برنامج العمل المكيف مع خصوصيات وأخطار المؤسسة, تفاصيل الأعمال التي أجريت, مراجع أو نسخة من المراجع المتحصل عليها من طرف المؤسسة أو الآخرين مبررة الأرقام والحسابات المفحوصة, تلخيص الأعمال المنفذة والتعقيب عليها إضافة إلى النقائص التي تم اكتشافها, خلاصة عامة للشهادة.

د) المراقبات الخاصة أو الشرعية: فحص الاتفاقيات القانونية, الكشف عن المخالفات لدى وكيل الدولة, التدخلات, جمع مراجع الأعمال المتعلقة بالواجبات الخاصة المشار إليها أعلاه, فحص الأحداث اللاحقة عند إنهاء النشاط.

هـ) المراجع العامة: المراسلات المتبادلة مع المؤسسة, معلومات حول اجتماعات مجلس الإدارة وجمعية المساهمين وبالأخص القرارات التي تؤثر على حسابات النشاط, التأكيدات المتحصل عليها مع الغير, نسخ من المحاضر.

6) كما هو الحال بالنسبة للملف الدائم, يستحسن تحضير ملفات فرعية تسهل استعمال وفحص الملف السنوي.

ثالثا: الاحتفاظ بملفات العمل

1) إن الطابع السري للمعلومات التي تتضمنها هذه الملفات تجبر محافظ الحسابات على المحافظة على هذا الطابع خارج المكتب وهذا طبقا لأحكام المادة 301 من قانون العقوبات.
2) إن الملفات السنوية والملف الدائم بالإضافة إلى المراجع المتعلقة بالمؤسسة المراقبة, يجب الاحتفاظ بها مدة 10سنوات حتى بعد انتهاء مدة الوكالة(المادة 12 من القانون التجاري).

رابعا: حالة تعدد محافظي الحسابات

1) في حالة تعدد محافظي الحسابات كل واحد من المحافظين مجبر على مسك ملفات العمل المشار إليها أعلاه.
2) وفي حالة تقسيم العمل بين مساعدي المحافظين يجب أن يتضمن ملف كل واحد منهم على نسخ مستندات عمل زميله.
3) تبقى مسؤولية كل واحد منهم كاملة لتنفيذ المهمة على أحسن وجه.

المطلب الثالث: الإجراءات المتعلقة بالطريقة التي يتبعها محافظ الحسابات

تتمحور مهام محافظي الحسابات حول ثلاث وجبات شرعية:

- مراقبة انتظام ومصداقية الحسابات السنوية.
- التأكد من احترام الإجراءات الشرعية والقانونية التي تسير حياة المؤسسة المراقبة.
- المهام الخاصة بالتعريف برأيها وملاحظته لأجهزة المؤسسة المراقبة وفي بعض الأحيان للسلطات المعينة.

- ❖ لبلوغ الأهداف المسطرة على محافظ الحسابات أن يتعرف ويقدر في أجل محدود جدا لكتلة المعلومات التي هي جد مهمة ومختلفة.
- ❖ حجم وتعقد لكتلة المعلومات, وضيق الوقت المحدد لها كنتيجة لذلك يلزم المهنيين الحذرين وينذر باتخاذ طريقة عقلانية, والتي تسمح له بجمع أكبر عدد ممكن من الأدلة اللازمة للتعبير عن رأيه.

هذه الطريقة تتركز على الإجراءات الآتية:

أ) إجراءات الدخول إلى المهنة.

ب) التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة.

ج) فحص وتقييم المراقبة الداخلية.

د) مراقبة الحسابات.

أولا: التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة

قبل بداية مراقبة الحسابات على محافظ الحسابات معرفة الوقائع الاقتصادية والمالية والقانونية المحاسبية للمؤسسة المراقبة والهدف من هذه المرحلة هو الحصول على المفاهيم الكافية لخصوصيات المؤسسة المراقبة ب:

- ❖ تحديد الأخطار العامة المتعلقة بخصوصيات المؤسسة المراقبة التي بإمكانها التأثر على الحسابات أو على اتجاه وتخطيط المهمة.
- ❖ على محافظ الحسابات أن يبحث عن المعلومات التي تخص المجالات التالية: طبيعة النشاط, قطاع النشاط, هيكلة المؤسسة, التنظيم العام, السياسات, التنظيم الإداري والمحاسبي, الإطلاع على القانون الأساسي.
- ❖ تقديم المؤسسة بصفة عامة: التسمية الاجتماعية, المراجع, الهيكلة العامة, عنوان الوحدات, لمحة تاريخية, المسيرين والأشخاص التي يتصل بها في المؤسسة.

ثانيا: فحص وتقييم المراقبة الداخلية

إن إمكانيات محافظ الحسابات محدودة ماديا نظرا لعدد الأحداث التي من الواجب أن يضمن شرعيتها ومصداقيتها, يجب أن يتحقق مسبقا من كفاءات الجهاز المحاسبي للمؤسسة المراقبة وقدرتها على القيام بأحوال مالية ناجحة, للحصول على ضمانات كافية من الجهاز المحاسبي(أو منظمات محاسبية وإدارية) فيما يخص شرعية ومصداقية الحسابات من واجب محافظ الحسابات التركيز على النقاط التالية: احترام الأشكال الشرعية والقانونية, مستوى نوعية المراقبة الداخلية.

1) **احترام الأشكال الشرعية والقانونية:**

- ❖ على محافظ الحسابات أن يتحقق من مسك التوقيعات والتحديث المستمر للدفاتر والسجلات الشرعية والقانونية منها: اليومية العامة, دفتر الجرد, دفتر الأجور, اليومية, سجل تداول المجالس العامة, سجل تداولات مجلس الإدارة أو الحراسة, كل السجلات المفروضة من طرف القانون المعمول به, يتحقق من المسك المنتظم لسجل الحضور لمجلس الإدارة أو الحراسة حسب الحالات؛
- ❖ يتحقق من احترام قواعد التقديم والتقييم المنشورة في النظام المحاسبي المالي والمخططات المهنية؛
- ❖ يتحقق من احترام القواعد الأساسية المنصوص عليها سواء من طرف النظام المحاسبي المالي أو القانون التجاري لاسيما: دوام الطرق, استقلالية النشاطات, استمرارية الاستغلال, التكلفة التاريخية, عدم التعويض, الحذر؛

2) **الفحص وتقدير المراقبة الداخلية:**

- ❖ يقدر محافظ الحسابات إمكانية الأنظمة وإجراءات المؤسسة المراقبة التي يتولد منها أحوال مالية التي تقدم مستوى عالي من المصداقية.
- ❖ الحتميات التي تخضع لها المراقبة الداخلية تتمثل في أمرين: يرتبط البعض بمبادئ التحقيق عن طريق الأنظمة والإجراءات التي بدورها تأخذ من تسجيلاتها واستراداتها الخاصة, البعض الآخر لقواعد التعريف وفصل المهام والمسؤوليات التي ستبث للتطبيق والتقنية الإدارية وهي مكيفة بحجم المؤسسات.
- ❖ إن تقدير المراقبة الداخلية يجب أن يسمح لمحافظ الحسابات: تعريف المراقبات الداخلية التي يرتكز عليها, الكشف عن نسبة الغلطات في معالجة المعطيات من أجل تقليص برنامج مراقبة الحسابات المناسبة.
- ❖ إن دراسة وتقييم المراقبة الداخلية يرتكز على المكونات الأساسية الآتية: نظام التنظيم, نظام التوثيق والإعلام, نظام الأدلة, الوسائل المادية للحماية, الموظفين, نظام المراقبة.

أ) **نظام التنظيم:** يتمثل في: تعريفات المسؤوليات, تفرقة المهام التي يجب أن تقوم على أساس التنفيذ المتبادل للمهمة, تفرقة المهن التي تقوم على عدم الإجماع بين العملي مثل المصلحة التجارية مصلحة الإنتاج والإشهار, الحماية أو الاحتفاظ مثل أمين الصندوق, أمين المخزون, حارس الصيانة, التسجيل, وصف المهن التي تتمثل في الدقة مكتوبة على مستوى التنفيذ كل من مصدر المعلومات المستوجب معالجتها, كيفية معالجتها, مدة المعالجة.

ب) **نظام الإعلام والتوثيق:** لكي يكون نظام التوثيق والإعلام مقنعا يجب عليه أن يتضمن مايلي: إجراءات مكتوبة مستحدثة يوميا والتي تحدد بوضوح, الوثائق دعائم الإعلام, وثائق الإجراءات.

ج) **نظام الأدلة:** يجب على هذا النظام أن يسمح بالتأكد من أن لا يسمح بتجنيد, وتنفيذ وتسجيل إلا الصفقات التنظيمية والمناسبة, كل صفقات الانطلاق والتنفيذ أو التسجيل مكشوفة في أحسن الآجال.

إن العناصر التالية تكون من نظام الأدلة نظاما مقنعا: المراقبة المتبادلة للمهام(فصل المهام), تنظيم المحاسبة, وسائل الإعلام الآلي, شبه ترقيم ومراقبة المقتطفات, المراقبة التلقائية للنسب, التقاربات, ترتيب الوثائق.

د) **الوسائل المادية للحماية:** تتمثل في: الجدران, الأبواب, الحواجز, الخزائن المخصصة لسهولة الدخول المحمي تكون وسائل مباشرة للحماية ضد السرقة, الخسائر, التبذير...

إذن كل الوسائل التي تهدف مباشرة أو غير مباشرة إلى الحماية: الوسائل الجسدية, الوسائل المادية, الوثائق, بطاقات, قاعات الإعلام الآلي.

ه) **الموظفين:** الموظفين ذوي الكفاءة والمكونين للقيام بالمهام المكلفين بها, ذوي الضمير المهني يزيد من ثقة محافظي الحسابات حول الأحوال المالية التي تعرض عليه للفحص, للتأكد من كفاءات الموظفين, يجب على محافظ الحسابات تقييم مايلي: إجراءات التجديد, التكوين الأولي والمستمر, سياسة الأجور, المراقبة والتقييم الدوري للنشاط.

و) **نظام الإشراف على المراقبة:**

- تقييم المراقبة الداخلية يمر على الأحوال الآتية: فهم ووصف الأنظمة المهمة, تأكيد الفهم بواسطة تحليلات, إبراز نقاط قوى وضعف الأنظمة, التحقق من سير ودوام النقاط القوية, التقييم النهائي والتأثر حول مهمة التلخيص.
- يشير التلخيص حول تقييم المراقبة الداخلية إلى مايلي: النقائص الملحوظة على السير(حول الإدراك إذا ما اقتضى الأمر) للأنظمة والإجراءات, التأثيرات الممكنة حول الحسابات السنوية, التأثير حول برنامج مراقبة الحسابات.
- يجب أن تكون نتائج دراسة وتقييم المراقبة الداخلية مسجلة في ملفات العمل, وفي تقرير موجه إلى مسيري المؤسسة المراقبة.
- يجب على التقرير حول المراقبة الداخلية الموجه إلى مسيري المؤسسة المراقبة أن يبرز الانحلال والنقائص الملحوظة بالإضافة إلى اقتراحات التحسين والنصائح, كلما كان ذلك ضروريا.

- ❖ يجب أن يعالج وصف نقاط الضعف, نتيجة وتأثير هذا الضعف على الحسابات السنوية, رأي ونصائح تسمح التغلب عليها, مرفق محتمل, المكان والتاريخ والإمضاء.
- ❖ قد يجد محافظ الحسابات نفسه يستخلص عند وصوله إلى هذا المستوى من المهمة إلى رفض شهادة الحسابات إذا كانت المراقبة الداخلية تحتوي على نقائص من الأحوال المالية المنتجة عديمة المصداقية.

ثالثا: مراقبة الحسابات

- ❖ إن الهدف من هذه المرحلة المهمة هو جمع عناصر مقنعة كافية لإبداء رأي حول الحسابات السنوية.
- ❖ إن امتداد طبيعة المراقبات المستعملة في الحسابات تعود للمرحلتين السابقتين المعرفة العامة للمؤسسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- ❖ يجب على برنامج مراقبة الحسابات أن يكون مخففا أو ممتدا حسب درجة الثقة التي يمنحها محافظ الحسابات إلى آلة المحاسب, وإلى الأنظمة والإجراءات المعمول بها.
- ❖ يمكن تحرير برنامج المراقبة على ورقة عمل خاصة ومنظمة كمايلي: قائمة المراقبات للإنجاز يجب أن تكون هذه المراقبات معالجة بالتفصيل حتى يتمكن المساعدين بتنفيذها, امتداد النموذج مع مراعاة عتبة المفهوم, الإشارة إلى انجاز المراقبة, مرجع في ورقة العمل أين تم إسناده إلى المراقبة, المشاكل المتعرض لها الإشارة إليها ضرورية أثناء المراقبة.
- ❖ للحصول على العناصر والأدلة الضرورية للتعبير عن الرأي, بحوزة محاسبة الحسابات مختلف التقنيات والتي يجب عليه أن يتركها أو يوحدها حسب الحسابات أو الجزء المراقب تتمثل في: المفتشية المادية والملاحظة والتي تقوم بفحص الأصول والحسابات أو مراقبة طريقة تنفيذ الإجراء, فحص المستندات, المراقبات الجبرية العددية, التحليلات, تقييمات, تقارب وتقسيمات, الفحص التحليلي.
- ❖ يجب أن تسمح مراقبة الحسابات من التأكد على أن كل العناصر صحيحة ودقيقة ومطبقة حسب المبادئ المتعارف عليها.
- ❖ حتى يتمكن من إبداء رأيه, يجب على محافظ الحسابات التأكد من أن الحسابات السنوية موافقة مع خلاصاته ومعرفته بالمؤسسة, وإنها تبرز بطريقة صحيحة قرارات المسيرين وتعطي صورة مخلصة لنشاطه وحالته المالية.
- ❖ إن الميزانية, حسابات النتيجة والمرافق تتطابق مع معطيات المحاسبة, وهي مقدمة حسب مبادئ المحاسبة والقانون الساري المفعول مع الأخذ بعين الاعتبار الأحداث السابقة لتاريخ انتهاء النشاط.

المبحث الثالث: إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات

المطلب الأول: تقديم القوائم المالية

الجدول رقم 03 : ميزانية أصول المؤسسة x في 2019/12/31

الأصول	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات وم.خ.ق	المبلغ الصافي للسنةN	المبلغ الصافي للسنةN-1
أصول غير جارية				
تثبيتات عينية أخرى	304710636	263080487	41630149	95788330
قروض وأصول مالية أخرى	2400000	-	2400000	2400000
مجموع الأصول غير الجارية	321700723	279475014	42225709	225785797
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	33804175	-	33804175	53964175
الحسابات الدائنة				
الزبائن	51424268	-	51424268	-
الضرائب	6348295	-	6348295	555817
المدينون الآخرون	416454954	-	416454954	101807411
الموجودات وما يماثلها				
الخزينة	462749	-	462749	1843625
مجموع الأصول الجارية				
المجموع العام للأصول	830255164	279475014	550780150	383956827

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

الجدول رقم 04 : ميزانية خصوم المؤسسة X في 2019/12/31.

الخصوم	المبلغ الصافي للسنةN	المبلغ الصافي للسنة N-1
رؤوس الأموال الخاصة	المبلغ الصافي للسنةN	المبلغ الصافي للسنة N-1
رأس المال الصادر	100000000	100000000
علاوات واحتياطات	694786	621702
النتيجة الصافية	(677370)	1461684
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	323581193	183824166
الخصوم غ الجارية		
قروض وديون مالية	88266237	92220754
مجموع الخصوم غ الجارية	88266237	92220754
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	36226356	21219017
ضرائب	3287575	24420719
ديون	64398412	62260140
خزينة موجبة	35020377	12031
مجموع الخصوم الجارية	138932720	107911907
المجموع العام للخصوم	550780150	383956827

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

المطلب الثاني: تحليل وتعليل مخرجات القوائم المالية

سيتم في هذا المطلب تحليل وتعليل مخرجات القوائم المالية للمؤسسة X.

1) حسابات الأصول:

الحالة المالية للأصول المقدمة للمؤسسة(الميزانية, جدول حسابات النتائج) تقدم الحالة المالية التالية:

- المجموع الخام للأصول: 830255164 دج
- المجموع العام للأصول: 550780150 دج
- النتيجة الصافية: (677370) دج

أ) الاستثمارات:

1) تقديم حساب الاستثمارات:

القيمة الصافية للاستثمارات للمؤسسة X انخفضت في 2019/12/31 إلى 304710636دج مقابل 95788330دج في سنة 2018.

الجدول رقم 05 : التغيرات في حساب الاستثمارات مقارنة بالسنة السابقة

البيان	السنة		الاختلاف
	2019	2018	
تثبيتات عينية أخرى	304710636	95788330	208922306
المجموع الإجمالي للتثبيتات	304710636	95788330	208922306
الإهتلاكات	279475014	263080487	16394527
المجموع الصافي للاستثمارات	25235622	(167292157)	192527779

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

2) أهداف المراقبة التي قمنا بها:

الفحوصات التي قمنا بها حول حسابات التثبيتات من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تقريب الحيازات الجديدة للتثبيتات مع الوثائق المبررة لها والتأكد من تطابق التسجيلات المحاسبية؛
- التأكد أن اهتلاكات التثبيتات محسوبة بطريقة صحيحة ومدققة؛
- التأكد من المتابعة الجيدة للتثبيتات الجارية ونقل ملكيته إلى حساباتها الخاصة والمناسبة.

3) **خلاصة المراقبة:** إن المراقبة التي قمنا بها تستدعي التعليقات التالية:

1-3) الإهتلاكات: مجموع الإهتلاك هو الآخر عرف انخفاض مقارنة بالسنة السابقة في سنة 2018.

ب) المخزونات:

1) **مراجعة حساب المخزونات:** إن مخزون المواد الأولية واللوازم للمؤسسة X في 2017/12/31 مفصلة كالتالي:

الجدول رقم 06 : المخزونات

البيان	السنة		الاختلاف
	2019	2018	
مخزونات قيد التنفيذ	33804175	53964175	-20160000
المجموع	33804175	53964175	-20160000

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

2) **أهداف المراقبة التي قمنا بها:** إن المراقبة التي قمنا بها تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقريب الجرد المادي والمحاسبي للمخزونات في 2019/12/31؛
- فحص فواتير مشتريات المخزونات؛
- تقريب المشتريات مع الوثائق المبررة لها والتحقق من تحليلها محاسبيا وفي حساباتها المناسبة.

3) **خلاصة المراقبة:** قيمة المخزونات مؤكدة بين الجرد المادي والجرد المحاسبي.

ج) المدينون: إجمالي المدينون بلغ في 2019/12/31 إلى ما قيمته 416454954 دج.

الجدول رقم 07 :المدينون

البيان	السنة		الاختلاف
	2019	2018	
الزبائن	51424268	22146243	29278025
المدينون الآخرون	416454954	-	416454954
الضرائب	6348295	555817	5792478
أموال الخزينة	462749	1843625	-1380876

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

د) حسابات المتاحات وما شابهها: قدر انخفاض حسابات الخزينة بقيمة 1380876 دج في سنة2019.

الجدول رقم 08 : حسابات المتاحات وما شابهها

البيان	المبلغ
بنكBDL	3569674.30
بنكBNA	23639.90
الصندوق	2636542.20

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

من خلال فحص المتاحات بتاريخ 2019/12/31 توصلنا إلى النتائج التالية:

- توافق بين حالة التقارب البنكي مع الرصيد المحاسبي للمؤسسة؛
- غياب محضر الصندوق الذي يبرر الصندوق بتاريخ 2019/12/31؛
- عدم تسديد الزبائن لديونهم اتجاه المؤسسة.

2) حسابات الخصوم:

يتم تقديم حسابات خصوم المؤسسة X في 2019/12/31 فيمايلي:

- رأس مال المؤسسة هو: 100000000 دج
- نتيجة الربح الصافي بتاريخ 2019/12/31 هي:(677370) دج
- حساب العلاوات والاحتياطات هو: 694786 دج

أ) مراقبة الأموال الخاصة(رأس المال والاحتياطات):

يتكون حساب الأموال الخاصة في 2019/12/31 من الحسابات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 09 : الحسابات الفرعية لرأس المال والاحتياطات

البيان	السنة		الاختلاف
	2019	2018	
رأس المال	100000000	100000000	-
علاوات واحتياطات مدمجة	694786	621702	73084
المجموع	100694786	100621702	73084

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

ب) الديون: بلغت مجمل ديون المؤسسة X مايلي:

الجدول رقم 10 : قروض وديون مالية

البيان	السنة		الاختلاف
	2019	2018	
قروض وديون مالية	88266237	92220754	(3954517)

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

بعد الفحص والمراقبة نؤكد على أن مبلغ الديون يرجع بصفة أساسية إلى وضعية حساب دائنو الموردون, ولم تقدم المؤسسة X أي تفصيلات لهذه الحسابات والتي يجب أن تسوى في سنة 2019.

ج) موردون وحسابات ملحقة: تحليل حساب موردون وحسابات ملحقة للمؤسسة X بتاريخ 2019/12/31 موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 11 : موردون وحسابات ملحقة

البيان	السنة		الاختلاف
	2019	2018	
موردون وحسابات ملحقة	36226356	21219017	15007339

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

نلاحظ أن المؤسسة X لم تسدد ما عليها من ديون متراكمة من سنة 2019, نظرا لأن الزبائن لم يسددوا ما عليهم من ديون لذا يجب على المؤسسة تسوية هذا الحساب في سنة 2019.

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بإجراء الدراسة الميدانية في مكتب محافظ الحسابات, ساعدنا هذا في التعرف على أهم الإجراءات التي يتبعها المحافظ في طريقة تقييمه لنظام الرقابة الداخلية, ألا وهي اطلاعه على مجموعة من الوثائق والمستندات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات التي يراقبها والتأكد من مصداقيتها من خلال مقارنة ما تم تسجيله مع ما تم تقديمه في الوثائق, وبعد ذلك التأكد من النتائج المتوصل إليها ومراقبة السجلات القانونية والجبائية للمؤسسة التي يراقبها, ثم إعداد التقرير النهائي مع إبداء كل الملاحظات حول نظام الرقابة الداخلية وإرسال نسخة من التقرير متضمن كل الملاحظات والتوصيات حول ما تم إنجازه من طرف محافظ الحسابات مع الاحتفاظ بنسخة من التقرير مقابل وصل استلام من طرف المؤسسة المراقبة حول وصول التقرير.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال بحثنا هذا **"الرابط بين الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات"** سعينا إلى الإحاطة بنظام الرقابة الداخلية والتركيز على أهم أطرافه الأساسية **"محافظ الحسابات"** الذي يتميز بدور هام في تقييمها وتفعيلها على الصعيد المحاسبي, وبالتعرف على الرقابة الداخلية حيث وجدنا أنها من أهم الوسائل التنظيمية التي تسير بها المؤسسة الموظفين لغرض إثبات صحة الأرقام, الأمر الذي يترتب عليه احتمال منع الخطأ والغش والتلاعبات, وحماية أصول المؤسسة من خلال إعداد التقارير الدورية عن نتائج الأنشطة, وكانت هذه الدراسة محاولة للتوافق بين الإطارين النظري والميداني من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات المرفقة لها.

حيث الجزء النظري حاولنا الإلمام بإشكالية البحث بتناول فصلين يتمثل الأول في الإطار المفاهيمي للرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات الذي تناولنا فيه التطور التاريخي للرقابة الداخلية, ومختلف التعاريف والأهداف والأنواع والمقومات الأساسية للرقابة الداخلية, وكذا التطرق لماهية التدقيق تطوره التاريخي, ومختلف التعاريف وأهميته, الأهداف والأنواع للتدقيق, أما الفصل الثاني حاولنا فيه الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات الذي تطرقنا فيه إلى الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات خصوصا ما يتعلق بشروط ممارسة المهنة وكيفية تعيين محافظ الحسابات, حقوقه وواجباته,مهامه ومسؤولياته, بالإضافة إلى التعرف على منهجية مزاولة مهنته من إعداد التقارير وأخيرا قمنا بتوضيح الميكانيزمات المتبعة من طرف محافظ الحسابات لتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال الإشارة إلى مسؤولية محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية, وأخيرا قمنا بتبيان مختلف طرق التقييم.

أما الفصل الثالث يتمثل في الدراسة الميدانية بمكتب محافظ الحسابات, قمنا بالتعرف على مكتب محافظ الحسابات ومختلف الإجراءات التي يقوم بها, وإعداد التقرير النهائي.

اختبار صحة الفرضيات:

فيمايلي سيتم اختبار صحة الفرضيات من عدمها:

حسب الفرضية الأولى:

- يعتبر نظام الرقابة الداخلية القاعدة الأساسية لحماية أصول وأموال المؤسسة بحيث يكشف الأخطاء ومحاولات الغش والتلاعب وذلك عن طريق الفحص وإعادة تدقيق البيانات المالية.

حسب الفرضية الثانية:

- يقيم محافظ الحسابات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال خطوات وأساليب معينة من بينها الرقابة المحاسبية التي تصنعها الإدارة بقصد حماية مواردها المختلفة والرقابة الإدارية التي تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات بقصد إصدار القرار والضبط الداخلي الذي يشمل ذلك النظام وما يرتبط به من وسائل ومقاييس تهدف إلى ضبط عمليات المشروع.

حسب الفرضية الثالثة:

وجود محافظ الحسابات في المؤسسة يساهم في مصداقية القوائم المالية مع أخذ عينات لفحصها والتأكد من صحتها وذلك للتقليل من نسبة الخطر.

حسب الفرضية الرابعة:

- تكمن علاقة محافظ الحسابات بنظام الرقابة الداخلية من خلال فحص وتقييم مدى كفاية أساليب وإجراءات الرقابة في تزويده بدرجة معقولة من التأكد بعدم اكتشاف أخطاء وقياس الفعالية والكفاءة للرفع من مستوى وأداء المؤسسة وتحسين وضعها المالي.

نتائج الدراسة:

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاثة توصلنا إلى النتائج التالية:

1) أن الرقابة الداخلية الجيدة تساهم في إعداد التقارير المالية الموثوقة.
2) أن الرقابة الداخلية تهدف إلى ضمان صحة البيانات المالية والمحاسبية للحكم على وضعية المؤسسة.
3) الرقابة الداخلية جزء مهم في المؤسسة بحيث تمهد الطريق لإعداد التقارير لبيان الوضعية المالية للمؤسسة.
4) أن محافظ الحسابات هو الشخص المؤهل علميا وعمليا لتدقيق الحسابات.
5) لمحافظ الحسابات دور مهم جدا في تقييم مدى جودة نظام الرقابة الداخلية وصحة القوائم المالية.

6) إن مهنة محافظ الحسابات تتطلب التعرف على أساس المشكل مع إيجاد الحلول ومعالجتها وكمثال واقعي عن دراستنا وجدنا أن المشكل هنا هو ضعف نظام الرقابة الداخلية التي يقوم محافظ الحسابات بتقييمها.

التوصيات:

- ترقية وفتح الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- زيادة مسؤولية ومهام محافظ الحسابات الخاصة في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات.
- إنشاء هيئة وطنية تبني وتعزز معايير التدقيق الدولية خاصة فيما يخص نظام الرقابة الداخلية.
- الاهتمام بمنهج التعليم العالي وخاصة منها التدقيق المحاسبي.
- الإهتمام بالتقارير التي يعدها محافظ الحسابات خاصة التقرير الخاص بنظام الرقابة الداخلية.
- توظيف مدققين داخليين في كل مؤسسة بشكل إجباري مما يعزز من قيمة محافظ الحسابات ولتقديم أداء جيد.

آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع "الرابط بين نظام الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات" من أهم المواضيع التي توضح قواعد مهنة محافظ الحسابات التي تؤثر بشكل مباشر على نظام الرقابة الداخلية. مما يجعل من الضروري وجوده في المؤسسة لمنع أنواع الغش والأخطاء المعتمدة وغير المعتمدة بالدفاتر والسجلات المحاسبية.

لذا نقترح بعض الاقتراحات منها:

1) إجراءات التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.
2) مساهمة محافظ الحسابات في اكتشاف نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

1) قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1) أحمد جمعة, المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث الإطار الدولي, ط1, دار صفاء, عمان, الأردن, 2009.

2) أحمد حلمي جمعة, المدخل الحديث لتدقيق الحسابات , دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ط1, 2000.

3) أحمد قايد نورالدين, التدقيق المحاسبي, دار الجنان للتوزيع والنشر, الأردن, 2015.

4) أقاسم عمر, التدقيق الخارجي ومحافظ الحسابات في الجزائر, دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع والترجمة, الجزائر, 2016.

5) أمين أحمد السيد لطفي, التطورات الحديثة في المراجعة, الدار الجامعية, مصر, 2007.

6) تامر مزيد رفاعه, أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2017.

7) حسين أحمد دحدوح, حسين يوسف القاضي, مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية, ط1, دار الثقافة, عمان, الأردن,2006.

8) حسين أحمد دحدوح, حسين يوسف القاضي, مراجعة الحسابات المتقدمة, الإطار النظري والإجراءات العلمية, الجزء الأول, دار الثقافة للنشر والتوزيع, 2009.

9) خالد عبد الله, علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعلمية

10) خلف الله الوردات, التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية, دار الوراقة, ط1, عمان, الأردن, 2006.

11) رزق أبو زيد الشحنة, تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية, دار وائل للنشر, عمان, الأردن , ط1, 2015.

12) زاهرة توفيق, مراجعة الحسابات والتدقيق, ط1, دار الراية, الأردن, 2009.

13) زهير الحردب, علم تدقيق الحسابات, دار البداية ناشرون وموزعون, عمان, الأردن, ط1, 2010.

14) سامي محمد الوقاد, لؤي وديان, تدقيق الحسابات(1), مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ط1, 2010.

15) عبد الرزاق محمد عثمان, أصول التدقيق والرقابة الداخلية, الدار النموذجية للطباعة والنشر, ط1, بيروت, لبنان, 2011.

16) عبد الفتاح محمد الصحن, محمود ناجي درويش, أصول المراجعة, مصر, 2000.

17) غسان فلاح المطارنة, تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ط2, 2009.

18) محمد التهامي طواهر, مسعود صديقي, المراجعة الداخلية وتدقيق الحسابات(الإطار النظري والممارسة التطبيقية), ط3, ديوان المطبوعات الجامعية, 2006.
19) محمد السيد سرايا, أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, 2007.
20) محمد بوتين, التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2003.
21) محمد بوتين, المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر, 2005.
22) محمد فضل مسعود, خالد راغب الخطيب, دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات, دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ط1, 2009.
23) مصطفى صالح سلامة, الرقابة الداخلية والمالية, دار البلدية للنشر والتوزيع, ط1, الأردن, **2010**.
24) هادي التميمي, مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية, ط3, دار وائل, عمان, الأردن, 2006.
25) يوسف محمود جربوع, مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق, مؤسسة الوراق, الأردن, 2000.

ثانيا: النصوص التشريعية والتنظيمية

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 42, الصادر بتاريخ 11يوليو 2010.
2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 7, المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 جانفي 2011.
3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 42, القانون 01/10 المؤرخ في 29 يوليو 2010.

ثالثا: الأطروحات والرسائل

1) إيمان العماري, دور التدقيق في ظل معالجة إلكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية, أطروحة دكتوراه غير منشورة, تخصص محاسبة ومالية, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, الجزائر, 2017.
2) جغدم جمال, دور ومسؤولية محافظ الحسابات في تحسين نظام الرقابة الداخلية, مذكرة لنيل شهادة ماستر غير منشورة, قسم العلوم المالية والمحاسبية, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, مستغانم, 2017/2016.
3) دحمان عبد الرحمن, ريحان محمود, دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات بعين الدفلى, مذكرة لنيل شهادة ماستر غير منشورة, قسم العلوم المالية والمحاسبية, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, عين الدفلى, 2017/2016.

4) رغدة إبراهيم المدهون, العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي, رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل, الجامعة الإسلامية, غزة, 2014.
5) شعباني لطفي, المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة, مذكرة ماجستيرغير منشورة, كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2004.
6) صديقي مسعود, نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, الجزائر, 2004.
7) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة, التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية دراسة مقارنة, أطروحة دوكتوراه غير منشورة, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بوبكر بلقايد, تلمسان, الجزائر,2015.

رابعا: المجلات والموسوعات

1) تمار خديجة, مجلة بعنوان تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر ومقارنتها مع الدول المغاربية(دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية), مجلة الدراسات المالية , المحاسبة والإدارة, العدد 8, مستغانم, 2017.
2) ثامر محمد مهدي, أثر استخدام الحاسب الإلكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية, مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية, المجلد 12, العدد4, العراق, 2010.
3) زوهري جليلية, أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر, مجلة الباحث الإقتصادي, جامعة 20 أوت 1955, سكيكدة, الجزائر,2015.
4) سكاك مراد, التدقيق الإستراتيجي ودوره في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات, دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الإقتصادية بولاية سطيف, مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, ع15, جامعة سطيف 1, الجزائر, 2015.
5) شريقي عمر, مسؤولية محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية, مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة سطيف1, العدد 2, 2012.
6) طارق عبد العال حماد, موسوعة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية, الجزء3, الدار الجامعية للنشر, مصر, 2007.
7) محمد الهادي ضيف الله,أحمد الصالح سباع, دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية دراسة حالة, مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي, الجزائر, العدد3, 2018.
8) مسعود صديقي, دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية, مجلة الباحث, العدد1,جامعة ورقلة, 2002.

9) نعمة كاظم حسين, أحمد محسن حسن, دور الرقابة الداخلية في حماية أصول وأموال المنظمة, دراسة تطبيقية في الجامعة بابل, مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية, ع3, جامعة بابل, العراق, 2008.

2) قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1) J.f.Gavanon , et autres controlor & auditor, dumod,paris,2006.

3)قائمة المواقع الإلكترونية:

1) http://www.star times.com,2014/2015.

قائمة الملاحق

الملحق الاوّل

تحديد الهيئة * : .....

اعتماد رقم ..... المؤرّخ في .....

قبـــول الوكالـــة

تطبيقا للقرار رقم ..... للجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ..... بـ .....

(المكان) السيد (ة) ..... عين (ت) كمحافظ حسابات لجمعية .....

لوكالة محافظ الحسابات للسنة المالية ..... إلى السنة المالية ..... وهذا طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-351 المؤرّخ في 24 شعبان عام 1422 الموافق 10 نوفمبر سنة 2001 والمتضمّن تطبيق أحكام المادّة 101 من القانون رقم 99 - 11 المؤرّخ في 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمّن قانون المالية لسنة 2000 والمتعلّقة بكيفيّات مراقبة استعمال إعانات الدّولة أو الجماعات المحلية للجمعيات والمنظمات.

يصرح محافظ الحسابات أنه لم يتعرض لأي تنافي منصوص عليه في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

- السيد (ة) : الاسم واللقب : .....

- رقم التسجيل في قائمة جدول المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين .....

- العنوان : .....

- الهاتف : ..... فاكس : .....

حرّر بـ .....

في .....

إمضاء مسبوق بعبارة

" صالحة للقبول "

(*) تحديد كلي للهيئة

جمعية اتحاد فيدرالية، كنفدرالية

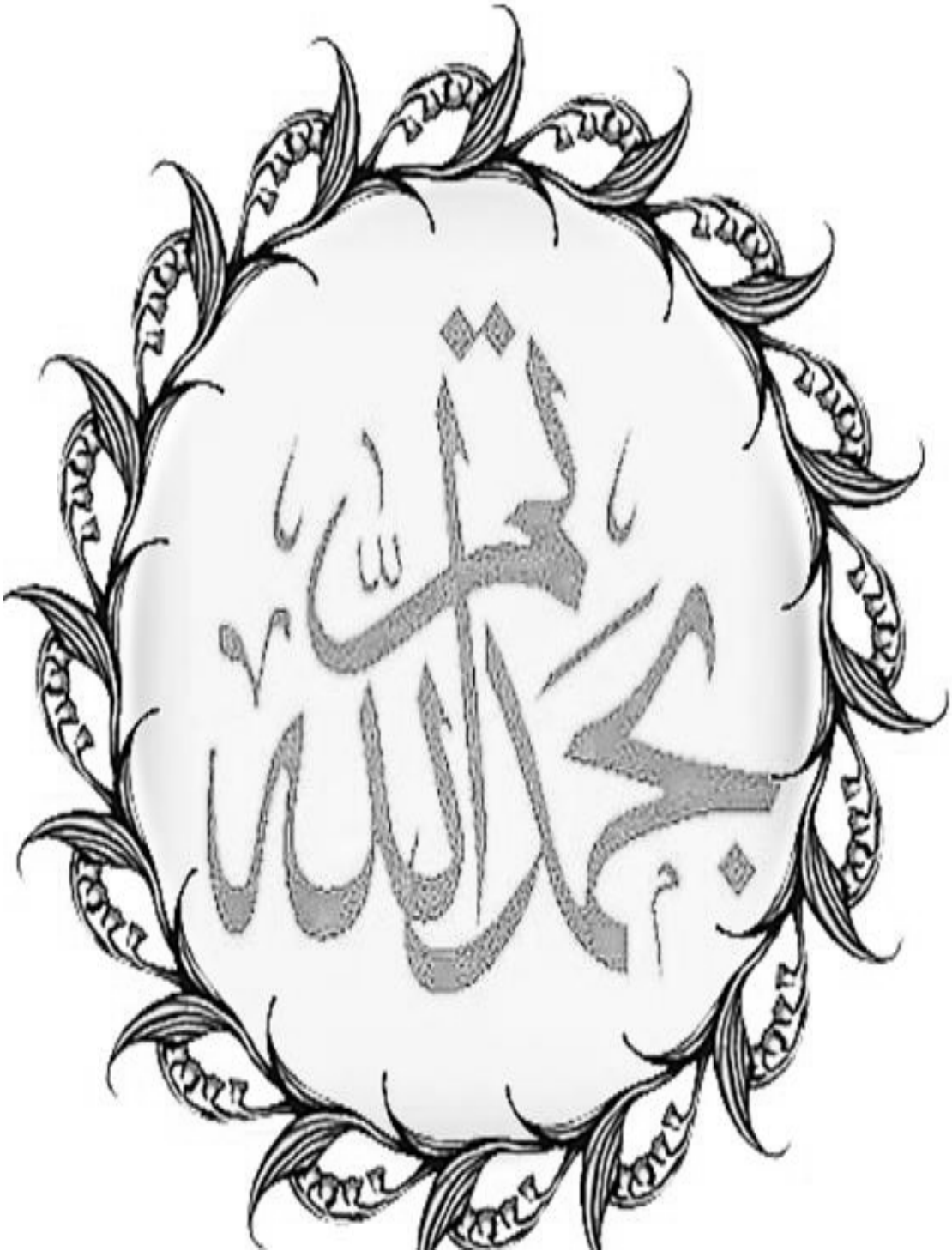
بحمد الله